تجارة بلاد الشام الخارجية في العصر السلجوقي

نقولا زيادة

I

الأصول السياسية

إن الموضوع الذي ننوي معالجته في هذه الدراسة هو تجارة بلاد الشام الخارجية في العصر السلجوقي، أي في القرنين الخامس والسادس للهجرة/ الحادي عشر والثاني عشر للميلاد.

ونرى أنه جدير بنا أن نرسم في لوحة مختصرة الخطوط للحياة السياسية التي كانت تسود العالم الإسلامي عامة، كي تتضح لنا المعطيات الأساسية التي كانت تتحكم في طرق التجارة والأسواق والمتاجر والسلع في تلك الفترة.

إذا نحن ألقينا نظرةً عامةً شاملة على هذه الرقعة الواسعة في مطلع القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، اتضح لنا أنه كانت هناك ثلاث دول للخلافة، وهو الأمر الذي شهد القرن السابق ابتداءه، إذ قامت الخلافة الفاطمية في المغرب العربي سنة 297هـ/ 909م. كانت القيروان وجوارها عاصمتها الأولى، ثم بنيت المهدية فكانت عاصمتها الخاصة. ثم انتقل الخلفاء الفاطميون إلى مصر فاحتلوها سنة 358هـ/ 969م. فلما أطل القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي كانت خلافتها قوية، وكان نفوذهم قوياً حتى أنه وصل بلاد الشام. وظلت الخلافة قائمة حتى سنة 567هـ/ 1171م لما قضى عليها صلاح الدين، وخلفتها الدولة الأيوبية.

وكانت الأندلس قد اتخذ أُمراؤها لقب الخلافة في أيام عبد الرحمن الناصر (300 ـ 350هـ/ 912 ـ 961م). لكنّ هذه الخلافة لم يطل أمدها. فقد أصبحت هشة إلى درجة كبيرة في مطلع القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، ولم تلبث أن ذابت سنة 422هـ/ 1031م، وخلفها ملوك الطوائف. وهؤلاء كانوا يخسرون أجزاء الأندلس تدريجاً للأسبان.

أما دولة الخلافة الثالثة، وهي الأقدم، فهي خلافة بني العباس التي كانت بغداد عاصمتها (باستثناء فترة سامراء) لكن هذه الخلافة كان شأنها قد ضعُف لما تولى الأمر فيها بنو بويه (334هـ/ 945م)، بحيث إن سلطان الخليفة كاد، منذ ذلك الوقت، أن يقتصر على بغداد. وحتى هذا أصبح اسمياً لما جاء السلاجقة ودخلوا العاصمة (447هـ/ 1055م)، وأصبحوا أصحاب الحل والعقد.

حريٌّ بالذكر أن الترك، على اختلاف في أصولهم الجغرافية والعرقية، كانوا معروفين رقيقاً ينقل إلى الأسواق العباسية عن طريق ما وراء النهر وخراسان وطريق جنوب شرقي بحر قزوين وطريق القفقاس (الخزر). ومع أن البعض كان يقوم بأعمال منزلية وأعمال عادية في الحمامات وما إليها، فإن العدد الأكبر من هؤلاء الأتراك كانوا يستخدمون في الجيش. ومع ذلك فإن هذا الاختراق التركي لأمور الدولة، الذي كان الخلفاء وأمراء الأطراف يشجعونه، لم تدخل فيه أعداد ضخمة من هذه الجماعات. لكن القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي شهد هجرات تركية على مستوى القبائل، الأمر الذي أدى إلى قيام دويلات تركية في الأجزاء الشرقية من دولة الخلافة العباسية مثل القراخانيين في ما وراء النهر (382 ـ 607هـ/ 922 ـ 1211م).

إلا أن الجماعة التي دخلت دولة الخلافة واستولت على بغداد (447هـ/ 1055م) كانت القبائل السلجوقية. فهذه لم تكتف ببغداد وما حولها بل إنها أقامت لها دولة السلاجقة الكبيرة أيام طغرل، والتي بلغت عزها أيام ألب أرسلان وملكشاه (455 ـ 485هـ/ 1063 ـ 1092م)، والتي استولت فروعها فيما بعد على المنطقة الممتدة من إيران إلى آسية الصغرى والأقطار العربية الواقعة إلى الشرق من مصر.

كان السلاجقة قد اعتنقوا الإسلام قبل دخولهم دولة الخلافة، وكانوا سنّة، لذلك بدوا وكأنهم أرادوا أن ينقذوا الخلافة السنية من السيطرة الشيعية (بني بويه). على أن الذي مكن لهم من التفوق على جيوش سامانية أولاً ثم بويهية وغزنوية فيما بعد، هو الصفات القتالية التي كان الجنود يتمتعون بها وفي مقدمتها حرية التحرك العسكري والسرعة في التنقل والتحلل من الارتباطات المحلية التي تشل، في أحيان كثيرة، النشاط العسكري وتمنع الجنود من العمل السريع. ولأن هذه الجماعات كانت تأتي بأعداد كبيرة نسبياً، وكان فيها الكثير من التراص، فإن انتصارها كان كبيراً. ولنذكر أنها كانت فتيةً تدخل مناطق قد ثقل فيها على الناس القتال وآثروا العافية. وإذا تذكرنا أن هذه الهجرات قد استمرت زمناً طويلاً، أدركنا الأسباب التي أدت إلى نجاح السلاجقة عسكرياً. وقد انتهى الأمر بهم أن تبدلت التركيبة الإثنية لمناطق معينة من الرقعة التي استولوا عليها، مثل آسيا الصغرى.

وقد كان لمجيء هذه الأعداد الكبيرة وانتصارها وإقامتها دولاً ودويلات أثر في تغيير ملكية الأرض (من حيث الإقطاع) وفي الحياة الثقافية والاجتماعية. وسنرى، فيما بعد، تأثير هذه الدول في تطور بلاد الشام التجاري.

II

البيزنطيون والبحارة

يجدر بنا الآن أن ننتقل إلى الميدان البيزنطي لنرى ما الذي تم على يد القوم في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي. ذلك أن الدولة البيزنطية عاد إليها شيء كثير من النشاط الإداري والعسكري فأصبح باستطاعتها أن تجند أعداداً كبيرةً في جيوشها قد يبلغ عددها، عند الحاجة (200,000) جندي. ومن هنا جاءت هذه الحملات التي شنتها بيزنطة على المناطق الجبلية من جنوب الأناضول، طوروس، وما يقع جنوبها. وقد بدأ العمل الحربي هناك سنة 345هـ/ 956م.

وكانت ثمة مساجلات حربية بين الحمدانيين والبيزنطيين. ففي الفترة بين سنتي 327 و329هـ/ 938 و940م قامت حملاتٌ من هنا وهناك بالهجوم على بلد

الآخر، وقد استولى سيف الدولة على عدد من المدن والحصون وحاصر البعض الآخر وأحرق بعض الرساتيق وسلب الضياع المتعددة في تلك النواحي.

وتجدد القتال سنة 337هـ/ 948م ثم في السنة التالية. على أن الحملات البيزنطية أصبحت أقوى وأبعد أثراً بعد سنة 345هـ/ 956م، ذلك أنّ الأباطرة الذين تولوا العرش البيزنطي بين 959 و1025 كانوا أكثر مراساً بشؤون القتال والحرب وكانوا أكثر مقدرة على تنظيم الجيش وتحضير الأعداد الكبيرة من الجنود بحيث أنه كان من المستطاع أن يبلغ الجيش البيزنطي 200,000 جندي على ما ذكرنا، في الوقت الذي لم يكن الأمير الحمداني، وسيف الدولة بالذات، يستطيع أن يدفع إلا بنحو 30,000 من الجنود إلى الميادين، فضلاً عن ذلك فإن المدد الخارجي للدفاع عن منطقة العواصم والثغور، الذي كان يأتي من العاصمة العباسية مثلاً لم يكن له أيام هذا الهجوم الجديد وجود.

على أننا نود أن نشير إلى قضية أخرى ذات أهمية كبيرة بالنسبة للقتال في هذه المناطق ونقصد القتال ضد البيزنطيين وهي الرباطات التي عرفتها المنطقة وخاصة رباط طرسوس. هذه الرباطات، مثل عشرات منها، كانت تقوم على حدود دولة الإسلام في الشرق والغرب، وكان يقيم فيها قوم نذروا أنفسهم للقتال والدفاع عن بيضة الإسلام. بعض هؤلاء كانوا يقيمون دوماً، والبعض الآخر كان يأتي لوقت محدود. والمهم أن رباطات هذه المنطقة كان يؤمها مقاتلون من المشرق الإسلامي، لا من المنطقة فحسب.

ولما انتصر البيزنطيون واحتلوا مدن هذه المنطقة الجبلية (طوروس) وما إليها من السهول، هجّروا الكثير من السكان، وأسكنوا مكانهم جماعات إثنية أخرى جيء بها من جهات مختلفة. ولعل مدينة مَلَطْيَة المثل الأكثر توضيحاً لهذا الذي حدث. فإن نقفور (963 ـ 969) أجلى سكانها وجاء بفئات مسيحية من حيث شاءت، وكان على رأس المدعوين للإقامة فيها بطريرك أنطاكية اليعقوبي (أي رئيس القائلين بالطبيعة الواحدة)، الذي كان يتخذ من الرقة أو حرّان مركزاً له. وقد أشار هيو كندي إلى التوسع في التنظيم الكنسي في القرنين الرابع الهجري / العاشر الميلادي والخامس الهجري / الحادي عشر

الميلادي، إذ إن الفترة عرفت إنشاء عشر أسقفيات جديدة حول ملطية وأربع حول مرعش وخمس في منطقة سُميساط، كما بني ستة وخمسون ديراً في المنطقة بأجمعها بين 936 و1047.

وقد كان من جراء هذه السياسة لتوطين أتباع الكنيسة اليعقوبية، وهي كنيسة غير مقبولة أصلاً في الدوائر البيزنطية، إثارة مشكلات لهؤلاء، بحيث إن البطريرك اليعقوبي (ديونوسيوس الرابع) فضّل الانتقال إلى آمد ليعيش في ظل حاكم مسلم، وذلك في الثلاثينيات من القرن الحادي عشر.

وكان بين المسيحيين الذين انتقلوا أو نقلوا إلى هذه المنطقة التي وقعت تحت نفوذ البيزنطيين جماعات جاءت من مصر أيام الحاكم بأمر الله (386 ـ 411هـ/ 996 ـ 1021م) ومن فلسطين أيام سيطرة بني الجراح (من بني طي) في الرملة وجوارها.

ولعله من حقنا أن نتساءل عن أولئك الذين كانوا يأتون من المشرق ليعمروا الرباطات ـ هل انقطع سيلهم؟ والجواب قد يكمن في أن الفقر الذي انتشر في مناطق العراق وخاصة شمالها وفي بلاد الشام بسبب الحروب والغارات وتدمير المدن وتقليص المناطق الزراعية مقابل توسيع مناطق الرعي، مما يحول دون إقامة أعداد كبيرة فيما تبقى من هذه الرباطات.

وهكذا فقد تبدل السكان في هذه المنطقة، ولما عادت المنطقة إلى حظيرة الإسلام فيما بعد، سكنتها أقوام جديدة، لذلك فإن الجزء الأكبر منها أصبح تركي العنصر واللغة.

ومع ذلك فإن البيزنطيين لم يقضوا على الدولة الحمدانية؛ حافظوا عليها واعتبروها محميةً تابعة لهم وترساً ضد الجنوب.

على أن التقدم البيزنطي لم يقتصر على الحملات البرية. ذلك بأن الأسطول البيزنطي نجح في البحر أيضاً. فقد ضم البيزنطيون، عن طريق الحملات البرية والحصار البحري، المنطقة الساحلية الممتدة من ساحل الرملة إلى أنطاكية، إلى أملاكهم. ذلك بأن هذه البلاد، وحتى أرض الرافدين، لم تحظ بقوة مركزية ذات

نفوذ وقوة وسطوة للدفاع عنها أمام القوى المهاجمة. وحتى دمشق، التي لم تحتل، دفعت جزيةً كي يبتعد القوم عن حصارها أو أخذها. وطرابلس كانت المدينة الساحلية الوحيدة التي مكنها وجود الأسطول الفاطمي وأسوارها الحصينة من الصمود. على أن هذا الاحتلال البيزنطي لسورية كان مؤقتاً، ذلك بأنه في سنة 368هـ/ 978م كانت الأجزاء السورية حتى أنطاكية قد عادت إليها القوات الفاطمية، ولو أن عودتها لم تكن قوية أم مستمرة.

لكن النجاح البحري البيزنطي كان في احتلال كريت وقبرص (350هـ/ 961).

في سنة 358هـ/ 960م دخل الجيش الفاطمي مصر. وكان بقيادة جوهر (ولم يصل الخليفة المعز البلاد إلا سنة 362هـ/ 973م). وليس لدينا شك في أن جوهر والمعز كانا يدركان، على الأقل قبيل دخول مصر، أن الإقامة بمصر لا يمكن أن يُطمأَنّ إليها ما لم تملك نقاط الدفاع عنها. فهي معرضةٌ لهجوم من الشمال الشرقي عبر بلاد الشام وسيناء. ولكن أين تقع النقاط الأساسية التي تعتبر نقاط دفاع حقيقية قوية؟ الأسلاف القريبون للفاطميين في مصر ـ الطولونيون (254 ـ 292هـ/ 868 ـ 905م) والإخشيديون (323 ـ 358هـ/ 935 ـ 969م) ـ أدركوا السر في الأمر، لذلك حاول الأولون امتلاك بلاد الشام، وبذلك نجحوا في احتواء البيزنطيين إلى درجة كبيرة. أما الإخشيديون فلم يصلوا إلى جبال طوروس ـ الحد الطبيعي والحصن الأكيد لحماية مصر ـ بل تركوا الحمدانيين (لعلهم لم يقدروا عليهم) «دولةً حامية» بين القوتين البيزنطية والإخشيدية.

هذه الفترة التي دارت فيها المعارك بين الفاطميين ومن كان في بلاد الشام الجنوبية والقرامطة، وهي قصيرة إذ لم تتجاوز السنوات السبع، كانت سنوات عجافاً على البلاد والعباد، فالمعارك من الجهة الواحدة والتهديم والحرائق من الجهة الثانية قضت على العمران، والنهب والسلب جرد الناس من سبل المعيشة، والقتل أفرغ أماكن كثيرة من القوى الفاعلة. وعلى كل فلم يكن هذا كل شيء، فقد ظلت هناك فصول أخرى.

ما كان العزيز ـ ولنذكر أن العزيز كان لا يزال يرجع إلى يعقوب بن كلس في شؤون الدولة ـ ليقبل بأن يقف جيشه عند غزة، بحيث يمكن لأي قوة تتجمع، حتى في فلسطين فقط، من أن تضربه أو تزعجه على الأقل. ومن هنا أقنع الوزير الخليفة بوجوب القيام بحملة يقودها بنفسه، وإلى جانبه القائد المجرب جوهر. كان هذا في المحرم من سنة 368هـ (آب/ أغسطس 978م). والتقى الجيشان (ومع ألبتكين حلفاؤه القرامطة) قرب الرملة وانتصر الفاطميون. لكن بعد النصر تمت ترتيبات كان لها في الأوضاع السياسية والعسكرية تأثير خاص. من الواضح أن الفاطميين استعادوا شيئاً من أهميتهم بهذا النصر. ولعلّ وجود الخليفة على رأس الجيش كان له أثر في ذلك. لكن الحسن القرمطي كان رجلاً يجب أن يقصى عن الميدان، وقد تم ذلك إذ وعده الخليفة الفاطمي العزيز بتعويض مالي مقداره، على ما روي، عشرون ألف دينار سنوياً ما دام حياً، على أن يبتعد عن أرض المعركة كلها وأن يعترف بالخليفة الفاطمي. ويمكن اعتبار قبول الحسن بذلك وانسحابه إلى الأحساء نهاية الدور القرمطي في المشرق العربي.

ولم يفت العزيز، ولا جوهر قبله، أن ألبتكين قوة عسكرية مهمة، لذلك، فمع أنه أُسر في المعركة فقد تألفه الخليفة وعاد إلى القاهرة في ركابه، وأصبح من جنده، جزءًا من الآلة العسكرية الفاطمية.

ولعل هنا المكان الذي يصح الوقوف عنده للتحدث عن الجيوش الفاطمية. جاء الفاطميون إلى مصر على أيدي جيش من كتامة القبيلة البربرية المشهورة، فكان هؤلاء جيش الخليفة والدولة. ولكن الظرف بمجمله كان يقتضي أن لا يركن إلى صنف واحد من الجند لتعبئة الجيش. وكان للسودان دور في جيش مصر أيام الطولونيين والإخشيديين، فَضُمَّ هؤلاء وزيد عددهم باستيراد الرقيق السوداني القريب المتناول ولعله كان رخيصاً. لكن الجيش الفاطمي دخل فيه آخرون ـ رقيقاً أو غير رقيق ـ من صنهاجة والصقالبة واليونان وغيرهم. بل لقد نفذ بعض الأتراك إلى جيش الخليفة. لكن إدخال ألبتكين وجنده الأتراك دفعة واحدة في الجيش الفاطمي كان تبديلاً أساسياً. ومع أن القائد نفسه توفي بعد دخوله القاهرة بمدة قصيرة، فقد بقي للترك دور كبير في الدولة الفاطمية. فقد

دخل يومها «الغلمان» في النظام العسكري والاجتماعي والإداري. وقد كان دورهم واضحاً بشكل خاص في أمور بلاد الشام.

في سنة 369هـ/ 979 ـ 980م أرسلت حملة إلى بلاد الشام بقيادة سليمان بن جعفر بن فلاّح على رأس 4,000 من البربر، لكنها لم تنجح في حل أية مشكلة، إن لم تكن قد عقدت الوضع بسبب التصرف السيّىء الذي كان البربر يظهرونه نحو السكان والمكان دوماً. وكانت الحملة الفاطمية التالية بقيادة قائد تركي هو بَلْتَكين، وهو من زملاء ألبتكين. وقد كانت هذه المرة الأولى التي قاد فيها تركي جيشاً فاطمياً إلى بلاد الشام. وقد كانت ناجحةً بشكل واضح. فقد تغلبت على الجراح الزعيم البدوي من طي، وحملته على الاتجاه شمالاً إلى حمى البيزنطيين، كما أنها أرغمت القسّام، الذي كان قد تمركز في دمشق على أن يظل في المدينة، الذي تولى حكمها، نظرياً، أحد زعماء البربر.

وكان تركي آخر قد تولى أمر حمص. وهذا عرض على الفاطميين أن يحكم دمشق للفاطميين. وقبِل الخليفة به مع أن يعقوب بن كلس كان يميل إلى أن يتولى الأمر بَلْتَكين. وهكذا فقد عهد إلى بَكْجور بالأمر. ويبدو أن بكجور لم يتمكن من الوفاء بوعده، فأُزيح (سنة 337هـ/ 989م) وعهد بالأمر إلى أحد غلمان يعقوب الوزير وهو يعقوب الصقلبي. لكن وفاة يعقوب بن كلس في ذلك الوقت أتاح الفرصة للعزيز أن يتبع سياسة توسّع خاصة به في بلاد الشام. فانتدب لذلك واحداً من غلمانه هو مَنْجوتكين؛ وقد قاد هذا حملات في بلاد الشام في السنوات 381 و382 و383 و384هـ (991 ـ 994م) نجح خلالها في احتلال حمص ومدن أخرى صغيرة، لكنه فشل أمام حلب. وبعد قتال بين الفريقين اضطر مَنْجوتَكين إلى الانسحاب إلى دمشق. وأراد الخليفة العزيز أن يقود الجيش بنفسه، لكنه توفي قبل أن ينفذ مخططه. وبسبب الخسائر التي مُني بها الأسطول الفاطمي لم تصل المساعدات من الرجال والأسلحة والأغذية إلى الفاطميين في بلاد الشام، فانسحب الفاطميون ثانية.

وحري بنا أن نشير هنا إلى أن الاضطراب الذي كان يلف المدن الشامية، وخاصة دمشق وما يماثلها، أدى إلى قيام تنظيم محلي هو «الأحداث». ولعله من

حسن حظنا الآن أن كلمة ميليشيا دخلت في قاموسنا، فأصبحنا نعرّف **الأحداث** بأنها ميليشيات محلية كانت غايتها إدارة المدينة والدفاع عنها في ساعات الخطر وأيامه ولياليه (راجع عن **الأحداث**: محمد أحمد زيود: حالة بلاد الشام الاقتصادية منذ العصر الطولوني وحتى نهاية العصر الفاطمي، دار الفكر، لا.ت، ص 41 ـ 48).

والذي نود أن نخلص إليه، من محاولتنا التحدث عن الفاطميين وعلاقتهم ببلاد الشام هو أنهم لم يستطيعوا أن يستولوا على البلاد بأكملها رغم محاولاتهم الكثيرة والمكلفة، بل إن حملاتهم كان أثرها ـ بسبب المقاومة البدوية لها ـ أن زاد فيها الاضطراب اضطراباً والخراب خراباً والقتل قتلاً وإتلاف الأرض إتلافاً.

وجاء السلاجقة بلاد الشام والفاطميون يحاولون العودة إلى المدن الشامية، وكانت الهجمة السلجوقية الأولى على البلاد سنة 463هـ/ 1071م وهي حملة ألب أرسلان (455 ـ 465هـ/ 1063 ـ 1072م).

وحري بالذكر أن وجود الجرجرائي وزيراً وأنوشْتكين والياً في الشام مكّن الفاطميين من الحصول على بعض النفوذ في أواخر أيام الخليفة الظاهر (411 ـ 427هـ/ 1021 ـ 1036م) وأوائل عهد الخليفة المستنصر (427 ـ 487هـ/ 1036 ـ 1094م). فمن ذلك أن أنوشْتكين احتل حلب. لكن بعد وفاة الوزير والوالي عادت الخلافات والخصومات بين الجماعات الفاطمية أمراء وجنوداً إلى ما كانت عليه، ولو أن الوزير اليازوري (422 ـ 450هـ/ 1050 ـ 1058م) كانت أيامه أيام تقوية للحكم الفاطمي في بعض أنحاء الشام.

ولنذكر أنه بدءًا من الثلث الأول من القرن الخامس الهجري/ وأواسط القرن الحادي عشر الميلادي، دخل الأتراك في خدمة الزعماء الشاميين ومن هؤلاء ابن خان والأفشين وصندق. ولكن أقوى هؤلاء نفوذاً وأبعدهم أثراً كان أتسز الذي اتجه نحو القدس واستولى عليها 465هـ/ 1072م، ثم استولى على عكا 467هـ/ 1074م.

ولما تولى بدر الجمالي أمور الدولة الفاطمية انتظمت أمورها بعض الشيء، وعندها اتجه أتسز إلى مصر لاحتلالها 469هـ/ 1076م لكن بدر الجمالي هزمه وردّه عنها.

ويبدو أن السلطان السلجوقي ملك شاه (465 ـ 485هـ/ 1072 ـ 1092م) لم يعجبه وضع أتسز الضعيف لذلك أرسل أخاه تُتُش غرباً وأقطعه بلاد الروم وما يفتحه بتلك النواحي، وكان ذلك سنة 470هـ/ 1077م. وقد حاصر حلب لكنه لم ينل منها بغيته، واكتفى بفتح البلدات ما بين ديار بكر وحلب. وقد نهب وقتل بما فيه الكفاية.

ووجد أتسز نفسه بين المطرقة والسنديان؛ فبَدر الجمالي كان قادماً إلى دمشق (472هـ/ 1079م) ومعه جيش من العرب والبربر والسودان وحتى من الغز (الأتراك) وتُتُش كان قوياً، فوضع أتْسِز نفسه تحت إمرة تُتُش. ولما وصل الأخير دمشق ودخلها (472هـ/ 1079م) قبض على أتسِز وقتله. وكان هذا أول دخول سلجوقي إلى مدينة دمشق، إحدى مدن الشام الرئيسية.

ومعنى هذا أن السلاجقة ممثلين بأخي السلطان (وهو تُتُش) وقفوا وجهاً لوجه مع الفاطميين. وقد هاجم تُتُش القدس لكنه لم ينل منها، وأخيراً نجح أرتق في دخولها معوضاً على أقارب أتسِز إقطاعات في أماكن أخرى من الشام.

وقامت معارك بين تُتُش والفاطميين في سبيل المدن الساحلية الشامية لكن القتال لم ينته إلى نتيجة حاسمة. ومن الأحداث الهامة في تلك الفترة قيام حلف بين أرتق بك وتُتُش ومسلم العقيلي (478هـ/ 1085م)، لكن لم ينتج عنه أية أمور مهمة، خاصة وأن مسلم قُتل بعد فترة قصيرة.

في سنة 487هـ/ 1094م قتل تُتُش إثر محاولة للاستيلاء على السلطنة بعد وفاة ملك شاه، فتولى ولداه رضوان ودقاق الأمر، لكنه لم يثبت لهما.

وقد كان القتال يدور بين الزعماء على اختلاف أصولهم العرقية ـ سلاجقة أتراكاً كانوا أم ولاة فاطميين. وأخيراً حاصر الأفضل بن بدر الجمالي القدس 491هـ/ 1098م، ودخلها سلماً بعد أن خرج منها سقمان وإيلغازي ابنا أرتق بك.

في هذا الوقت كانت الجيوش الصليبية قد دخلت بلاد الشام من الشمال واحتلت أنطاكية واتجهت جنوباً. وفي سنة 492هـ/ 1099م احتلت مدينة القدس.

III

الصليبيون

بين سنتي 492هـ/ 1099م و525هـ/ 1130م كان الصليبيون، أو الفرنجة كما سمّاهم المؤرخون العرب قديماً، قد نجحوا في احتلال المنطقة الساحلية من بلاد الشام بدءًا من ساحل كيليكيا (قيلقيا) الذي كانت طرطوس مركز تجارته وإدارته، حتى جنوب سهل فلسطين الساحلي، وكانوا قد توغلوا داخلاً في منطقتين هما أوديسا (الرها) والمنطقة الواقعة شرقي نهر الأردن من بحيرة طبريا شمالاً وفي اتجاه جنوبي إلى العقبة، فكانت منطقة الكرك، الواقعة شرقي البحر الميت ومنطقتا الشوبك والبتراء الممتدتان جنوبه جزءًا من أملاك الصليبيين.

على أنه يجدر بنا أن نتذكر الأمور التالية:

1 ـ أن سهول كيليكيا انتزعت من إمارة أنطاكية قبيل سنة 466هـ/ 1037م.

2 ـ أن مدينة الرها نفسها سقطت بيد عماد الدين زنكي (أو زنغي) سنة 539هـ/ 1144م، فيما قضى الزنكيون على كونتية أوديسا بكاملها بعد ذلك بسبع سنوات.

3 ـ أن مملكة القدس خسرت أملاكها في شرقي الأردن في أواخر القرن السادس الهجري/ القرن الثاني عشر الميلادي.

أما في داخل البلاد الشامية فقد قامت دول ودويلات متعددة خلال هذه الفترة المعاصرة، أي السادس الهجري والثاني عشر الميلادي. ولعلنا نحسن صنعاً إن نحن ألقينا نظرة عامة على هذه الدول تمهيداً للحديث عن دورها في التجارة، والتجارة الخارجية خاصة:

1 ـ أن دولة السلاجقة الكبار، التي قامت في العراق وبلاد الفرس (429 ـ 590هـ/ 1038 ـ 1194م) تولى شؤون شمال سورية ودمشق من أبنائها تُتُش، وهو أخو ملك شاه، وذلك بين (471 و488هـ/ 1078 و1095م) وخلفه ابناه رضوان في حلب بين 488 و507هـ/ 1095 و1113م؛ ودُقاق في دمشق 488 ـ 497هـ/ 1095 و1104م. وانتهى الأمر بعدهما إلى تولّي أتابك كل منهما أمور الدويلة التي كان يديرها.

ولعل الدولة التي تركت أكبر الأثر في تاريخ بلاد الشام في الفترة الممتدة من أواسط القرن السابع الهجري/ الثاني عشر ـ الثالث عشر الميلادي، هي الدولة الأيوبية بفروعها المختلفة. ذلك أن صلاح الدين الأيوبي، الذي قضى على الدولة الفاطمية (567هـ/ 1171م) تولى الحكم باسم الملك الناصر سنة 564هـ/ 1169م (وقد ظل صلاح الدين، وهو صاحب مصر منذ 574هـ يعترف بتبعية لنور الدين محمود زنكي حتى وفاة الأخير سنة 569هـ). وقد قامت دول أيوبية متعددة، يهمنا منها بالنسبة لموضوعنا: (1) في مصر حتى سنة 650هـ/ 1252؛ (2) وفي حلب حتى سنة 658هـ/ 1260م (السنوات الأخيرة كان الملك فيها في دمشق)؛ (3) وفي ميافارقين حتى سنة 658هـ/ 1256م؛ (4) وفي بعلبك حتى سنة 658هـ/ 1260م؛ (5) وفي حمص حتى سنة 661هـ/ 1263م؛ (6) وفي الكرك حتى سنة 661هـ/ 1263م، وفي حماه حتى سنة 732هـ/ 1332م.

وقد كانت الدولة الأيوبية في دمشق تدور حولها أمور كثيرة، وذلك بسبب أهمية هذه المدينة بالنسبة لبلاد الشام؛ وهذه انتهى أمرها سنة 658هـ/ 1260م مع الفتح المغولي.

وحري بالذكر أن المماليك حكموا مصر وبلاد الشام منذ أواسط القرن السابع للهجرة/ الثالث عشر للميلاد، وهم الذين أخرجوا الفرنجة من ديار الشام.

من هذه الخلاصة التي وضعتها أمام القارىء يتضح لنا أن بلاد الشام لم تنعم كثيراً بالهدوء والإدارة الجيدة خلال القرون الرابع إلى السادس الهجري/ العاشر إلى الثاني عشر الميلادي والتمزيق الذي أصابها مسّ الحياة بجميع نواحيها ومجالاتها.

في هذا الجو الذي شمل بلاد الشام وجوارها القريب، والمناطق البعيدة عنها نسبياً، ما الذي تم على أيدي التجار، على اختلاف أصولهم وانتماءاتهم وتنظيماتهم؟

التاجر عمله أصلاً أن يوصل السلع المطلوبة إلى السوق التي تريدها. وقد يكون من واجبه أن يروج للبضاعة أو يعلن عن سلعة معينة، ولكن هذا هو عمل الإعلان والدعاية في الأزمنة الحديثة. أما في الأيام التي نتحدث عنها ـ أي في

القرون الخامس والسادس والسابع للهجرة/ الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر للميلاد، فلم يكن فن الإعلان قد نشأ. المهم أن يطلب السوق ـ أي المستهلك ـ السلعة حتى يقوم التاجر بالحصول عليها ونقلها.

IV

التجارة وطرقها

ونحن نود أن نقف هنا عند السنة 1000م، ونود أن نعنى بالبحر المتوسط أولاً. ذلك بأن التجارة كانت دوماً تعتمد على إيصال السلع من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط وبالعكس. ولنرقب ما الذي آل إليه الأمر خلال قرنين من الزمان بدءًا من السنة 1000م.

وأول ما يستحق الذكر في هذه القضية هو أنه في تلك السنة كانت القوة البحرية الإسلامية لها نفوذ في البحر المتوسط، لكنها كانت قد بدأت تتأرجح. في مقابل ذلك كان ثمة نشاط بيزنطي، وهو لم يكن في وضع يمكنه من الاستمرار في النشاط. فمع أننا نعرف أن الأسطول البيزنطي الذي احتل كريت سنة 350هـ/ 961م كانت فيه ألفا سفينة حربية، و1360 سفينة تموين، وأن بعض السفن الحربية بنيت بحيث كان باستطاعتها أن تنزل الجنود إلى البر مباشرة، وهو أمر مهم بالنسبة للحملات البحرية، فإن هذا النفوذ البيزنطي المؤقت في الشرق (من البحر المتوسط) كان يقابله فشل في محاولة بيزنطية التغلب على القوى البحرية غرباً. ولعل ما أضعف الوضع الحربي للأسطول الأمبراطوري هو ثورة الأساطيل المحلية الإقليمية على الدولة. ومع أن الأسطول الإمبراطوري تغلب على الأساطيل الإقليمية (379هـ/ 989م)، فإن المهم هو أن الأسطول داخل تنظيمه ووحداته وروح المقاتلين فيه شيء من الوهن.

في مقابل هذا الضعف الطارىء على الأسطولين الإسلامي والبيزنطي، كان هناك انتعاش وتنظيم في القوة البحرية في المدن الإيطالية الكبرى. فالبندقية كانت الطرق بينها وبين القسطنطينية مفتوحة، وقد بدأت في ذلك الوقت تظهر كقوة بحرية يحسب حسابها. كما أن طريقها نحو الشمال كانت مفتوحة أيضاً.

ومثل ذلك، ولو إلى درجة أقل، يقال عن بيزا وجنوة. ذلك بأن جنوة كان أسطولها قد قوّي ونُظّم ومثلها بيزا بحيث أنهما تمكنتا من الهجوم على المهدية ومحاصرتها، وكانت القوة محمولة على 400 سفينة. وقد حصل المهاجمون على غنائم كبيرة؛ ولم تقف أمام المهاجمين سوى القلعة التي افتُديت بفدية نقدية كبيرة وبوعد من تميم الزيري (454 ـ 501هـ/ 1062 ـ 1108م) أن لا يتعرض هو ورجاله للسفن الإيطالية في المياه الأفريقية. وقد كان للحملة وللاتفاق الذي تلاها دلالة بالنسبة لهاتين المدينتين الإيطاليتين.

وإذا نحن ألقينا نظرةً سريعةً على المدن الإيطالية التي كانت قد بدأت تتحرك تجارياً، وجدنا أن غيتا كانت على اتصال مباشر بالقاهرة وأن بافيا وميلان وسلرنو وأمالفي ونابلي وباري كانت قد أخذت تمخر عباب هذا البحر، على درجاتٍ مختلفة من القوة.

على أن المدينة التي لم يكن لها مورد آخر سوى التجارة، والتجارة فقط، هي البندقية، وذلك في القرن الحادي عشر الميلادي. وهذه المدن الإيطالية جمعاء كان لها علاقات تجارية، على درجات متباينة، مع القسطنطينية، خاصة وأن طريق القسطنطينية ـ البحر الأسود قد ضعفت يومها وأصبحت العاصمة البيزنطية هي المركز الذي تصل إليه السلع والبضائع من الموانىء السورية والمصرية والتي قد مرت بالعراق. هذا ينطبق على القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. ومما يدل على أهمية القسطنطينية التجارية المعاهدات التي عقدت بينها وبين المراكز التجارية الكبرى البندقية (992م) وكييف (907 و911 و944م) وحلب (360هـ/ 970م).

وليس المهم أن المدن الإيطالية ظهرت على مسرح البحر المتوسط التجاري، ولكن المهم أن هذه المدن سندها يومها (بعد 1000م) تقدم اقتصادي أوروبي. هذا التطور يسّر للأوروبيين فتح أسواقهم للسلع الشرقية، ومكّنهم من دفع ثمنها من نتاجهم الصناعي، بدل أن يدفعوا مقابل ما يستوردون ذهباً وفضة؛ وقد كان المعدنان يتناقصان في المنطقة آنذاك.

ويمكن إجمال هذا التطور الاقتصادي الذي شهدته أوروبا في القرنين الخامس والسادس الهجري/الحادي عشر والثاني عشر الميلادي، في الأمور التالية.

أولاً ـ تطورت الزراعة في فرنسا نوعاً وكمية واتساع أرض أدى إلى تراكم ثروة مكّنت للبلاد أن تدفع ثمن بعض ما تبتاعه عيناً من المنتوجات الزراعية.

ثانياً ـ سك النقود مكّن للسلع أن تُباع وتُشترى في الأسواق، بدل أن تعتمد المقايضة العينية. وبعض السلع كانت ثقيلة الحمل كبيرة الحجم، وقد تكون مقابل شيء صغير الحجم كبير الثمن.

ثالثاً ـ كان هناك اهتمام كبير بالطرق. والمهم أن الذين عنوا بهذا الأمر من أصحاب الشأن أفادوا من آثار الطرق الرومانية التي كانت عامةً في غرب أوروبا.

رابعاً ـ قامت في تلك الفترة حركة زيارات لبعض الأماكن التي ارتبطت ببعض القديسين في أوروبا. هذه الحركة الحجيجية، إذا صحت التسمية، أدت إلى التنقل وحمل السلع إلى الأسواق الكثيرة التي ظهرت في بعض المناطق الأوروبية.

خامساً ـ كان لنمو المدن في غرب أوروبا ثم في أواسطها وتركيز الصناعات والأسواق فيها أثر كبير في تنقل التجار إليها حاملين بضائعهم.

سادساً ـ ولعل أهم ما تطور في أوروبا الغربية في القرون الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر هو التقدم الذي أصاب صناعة الأقمشة على اختلاف أنواعها. وكانت الأقمشة الفرنسية والفلمنكية هي الرائجة شمالي الألب أولاً، ثم جاء التجار الإيطاليون إلى أسواق شمبانيا وحملوا هذه البضائع إلى الموانىء الإيطالية (منذ الربع الثالث من القرن الثاني عشر) وعندها أصبح بإمكان أوروبا الغربية أن تدفع ثمن حاجاتها المحمولة من الشرق قماشاً، فضلاً عن الزجاج والخمور.

ويمكن القول بأن السفن الأوروبية، وفي مقدمتها سفن الإيطاليين، كنت تحمل إلى موانىء المشرق العربي الأخشاب والحديد والسلاح والزجاج

والخمور والأقمشة التي أخذت أوروبا الغربية تنتجها على نحو جيد ونافع.

وفي مقابل هذا كانت السفن تحمل من موانىء المشرق العربي القماش الكتاني والطراز والتوابل وفي مقدمتها الفلفل والسكر والعسل وزيت الزيتون (إلى أن انتشرت زراعة الزيتون واستخراج زيته في أوروبا) والمصنوعات النحاسية وأخصها الأدوات المنزلية أو الزخرفية من صنع دمشق، والأدوات القاطعة من صنع تنيس (مصر) وحجر الشب من المشرق العربي ثم من شواطىء آسية الصغرى الغربية. وقد كانت التجارة البحرية بيد الإيطاليين عامة منذ أواسط القرن الحادي عشر، أما التجار الشرقيون فإن دورهم أصبح محدوداً.

وإذا نحن تذكرنا أن البلاط الفاطمي، الذي اتخذ القاهرة مقراً له، كان محطة كبيرة للاستهلاك. فالجيش وحده كان بحاجة إلى كميات كبيرة من جميع أصناف السلع الضروري منها والكمالي (أو الاستهلاكي)، فضلاً عما يقتضيه الوضع الاجتماعي للمتصلين بالبلاط والعاملين فيه والساعين نحوه والمتحدثين بفضله والمادحين لسكانه، كبارهم وصغارهم.

كان العالم الذي نتحدث عنه، وهو وريث عالم أقدم، تدور حياته الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية حول منطقتين المنطقة الواحدة هي الغربية وهي دائرة حوض البحر المتوسط، والثانية شرقية وتشمل مساحة أوسع ورقعة أكبر هي الصين والهند؛ وهذه المنطقة فيها المحيط الهندي وذراعاهُ الخليج العربي والبحر الأحمر وامتداداته في بحر الصين الجنوبي والمياه الأندونيسية عبر مضيق ملقا.

وكان ثمة جسر بري يفصل بينهما ويوصل بين أجزائهما.

منطقة البحر المتوسط كانت تتوسع مدى وتتعمق انتاجاً ومعرفة مع الزمن. ولسنا نريد أن نتابع الأمر من أوله، مع أنه مغر، ولكن إذا أخذنا القرن العاشر الميلادي نقطة انطلاق وجدنا أن هذه المنطقة قد اتسعت أذرعها ـ من جديد ـ خلال هذا القرن والقرن الذي يليه، على نحو ما ذكرنا، ولنضف إلى ذلك أن المنطقة تعمقت معرفتها بسبب التمازج والتحاك اللذين حدثا بين الحضارة

العربية الإسلامية من جهة وبين الحضارة المسيحية الغربية؛ وقد يكون التحاكّ عدائياً، لكنه لا بد أن يؤدي إلى تبدل وتطور.

وقد كان لعالم البحر المتوسط هذا امتداداته هو الآخر في البحر الأسود وما قد يدور حوله من حركات تنقل بشري أو فتح طرق تجارية؛ وكان هناك الامتداد التجاري عبر الصحراء الكبرى وعبر بلاد النوبة. وهذه، مثل الامتداد حول البحر الأسود، كانت تتعرض لتوسع وتمدد وتقلص وحتى توقف تبعاً لأحوال تنقل السكان وطريقة نظرتهم إلى المناطق التي يهبطون. على نحو ما نعرف عن الهلالية التي خرجت من مصر فاتجهت نحو ليبيا وتونس، وكان من آثارها تخريب وتدمير كبيران.

على أنه كان، حتى القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي فرق بين توسع الرقعتين ـ المتوسطية والهندية الصينية. فالمحيط الأطلسي حال دون التوسع غرباً، فلم تنضم إلى رقعة المتوسط البرية أراض جديدة قد يكون عندها نتاج بري جديد يضيف إلى موادها التجارية؛ أما المنطقة الشرقية القصوى فقد كانت تتسع المعرفة بها براً ـ وهي أرض مدهشة في سعتها ـ وبحراً عبر اكتشاف مضيق ملقا وما بعده. وهذه المناطق زودت الأسواق بمواد تجارية جديدة، أصبحت مع الزمن أشياء يرغب البندقي والبيزي والأمالفي والباريسي والكولوني ـ وغيرهم ـ في الحصول عليها.

أما الجسر البري الذي يفصل ـ من الجهة الواحدة ـ ويصل ـ من الجهة الأخرى ـ بين هاتين المنطقتين فهو رقعة برية تشمل أرض الرافدين وبلاد الشام وبادية العرب في الشمال والجزيرة العربية ذاتها في الجنوب. وهذا الجسر الذي يفصل هو في الواقع الجسر الذي يصل بين نهايات المنطقة الشرقية ونهايات البحر المتوسط: الأولى في الخليج العربي والبحر الأحمر والثانية في الموانىء التي تقع على شرق الساحل المتوسطي وجنوبه.

إلا أنه لا يجب أن يغيب عن البال أن هناك طريقاً برياً يصل أواسط الصين بالمدن الشامية الرئيسية ـ الداخلية منها والبحرية ـ وهو الذي سماه المؤرخون

المحدثون طريق التحرير، وتعود التسمية إلى أن حرير الصين كانت القوافل تحمله عبره، لكن الحرير لم يكن المادة الوحيدة التي تحملها القوافل.

ونحن نسمح لأنفسنا هنا أن نشير إلى الموقع والمراكز الأصلية الواقعة عليه، دون التحدث عن تاريخه الأولي. كان يبدأ من هِسْيان ـ فو (بلاد الحرير في الصين) ثم يمر ببلاد سَريس أو سْكاي (وهي جزء من تركستان الحالية) ثم إلى كَشْغر وسَمَرقَنْد وبكترا (بَلخ) ومرو واكبتانا (هَمَدان). وبعد أن يجتاز الطريق جبال زغروس كان يمر بطَيْسفون (المدائن) ودمشق وحلب، ومن هنا إلى بقية المدن الداخلية والبحرية.

وكان التاجر الصيني ومعه حريره (وغيره) والتاجر الفرثي ومعه حجارته الكريمة والكهرمان والمرجان (وسواها) يلتقيان عند «برج الحجر». والذي عليه الباحثون هو أن هذا المكان يقع عند كاشكُرْ غان (بين كشغر وسمرقند).

وحري بالذكر أن هذا الطريق الطويل، الذي يبلغ طوله نيّفا وعشرة آلاف كيلومتر كان يتعرض خلال فترات متعددة من التاريخ للكثير من المصاعب بسبب قيام دول تحول دون استعماله إلا إذا استفادت، أو لقيام جماعات لا يهمها إلا النهب والسلب. وعندها يعوق السير فيه ويتأخر الاتجار عليه. ومن هنا كان من الطبيعي أن يكون هناك طريق بحري تسلكه السفن من أقاصي المحيط الهندي وأذرعته المائية إلى الخليج العربي والبحر الأحمر.

ومن هنا فإن هذا الطريق البري بالذات لم يكن سلوكه سهلاً ولا يسيراً خلال القرنين الخامس والسادس الهجري/ الحادي عشر والثاني عشر الميلادي بسبب قيام الدول المتناحرة وهجوم القبائل المتنافرة في المنطقة الممتدة من شرق إيران إلى العراق وبلاد الشام.

V

كانت المنطقتان: الصينية ـ الهندية في جهة والمتوسطية الأوروبية في جهة ثانية، تختلفان الواحدة عن الأخرى في كل شيء. فالطبيعة، سطحاً وسعة وإقليماً

ومناخاً ورياحاً، تمتان إلى نوعين مختلفين ومن ثم فإن ما تنتجه الأرض وما يقذف به البحر هو في الواحدة غيره في الأخرى. والأقوام والشعوب من حيث العرب والتكتل الاجتماعي والآراء الكونية والمعتقدات الأخروية تختلف في المجموعة الواحدة عن المجموعة الأخرى. ومن هنا كانت هناك حضارتان (ونحن نستعمل الحضارة على نطاق واسع، وهو يختلف عن مفهوم أرنولد توينبي اختلافاً كبيراً) قد تجدان فيما بينهما نقاطاً للتماس، لكن قد تكون نقاط الخلاف أو مواضعه أكبر.

ومع ذلك فالذي نعرفه، عبر اكتشاف الآثار ورواية الأسطورة وقصة الرحالين (على اختلاف أهدافهم) ووثائق التاريخ، الصحيح منها والمزور، هو أن هاتين المنطقتين كان بينهما اتصال يعود إلى نحو أربعة آلاف سنة أو أكثر. ونحن لا نرى في الأمر غرابة. فالإنسان، سواء أسار على قدميه أو امتطى دابة. وقد ينتقل على غير هدى أولاً سعياً وراء لقمة، لكن مع الزمن تنمو شهيته فيحب الاستمتاع بلقمة من نوع آخر. وقد تنتقل جماعات رغبة في أن تتغلب على الجيران، لأن التغلب على الجيران يشبع غريزة تحقيق الشخصية. وقد تكون هذه الجماعات كبيرة فتحدث في الأماكن التي تقصدها دماراً وخراباً كبيرين.

لكن الذي على الإنسان هو التنقل مع سلعه وبضائعه تنقل طلعة واكتشاف. ومع الزمن يصبح هذا التنقل جزءًا من الحياة فيتنقل القوم ـ فرادى أو جمعاً ـ سعياً وراء تبادل السلع والبضائع والخبرات، ولو مصادفة.

هذا الاتصال بين المنطقتين، عبر الجسر البري، مرت به فترات وفترات، لسنا نحن هنا في صدد التحدث عنها، ولكننا نريد أن نضع اليد، أو الإصبع على الأقل، على ما كان يجري هناك وهنا، وبين هناك وهنا، من تبادل تجاري في فترة تشمل القرنين الخامس والسادس الهجري/ الحادي عشر والثاني عشر الميلادي، على أن لا نحصر أنفسنا قطعاً خلال مئتي سنة، بل نسمح لأنفسنا باختراق جداري الحدود قبل 1000 وبعد 1200م، فذلك أدعى إلى العافية.

في البحث الذي قدمناه للمؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام (132 ـ 451 هـ/ 750 ـ 1059م) والمنشور في وقائع المؤتمر (عمان 1992/ ص 283 ـ 314)

أشرنا إلى أن اضطراب الأحوال السياسية في بلاد الشام لم يؤد إلى تردي الوضع الاقتصادي على نحو يتناسب مع الحالة السياسية، بل على العكس ظل للبلاد نشاط اقتصادي. والذي نود أن نقوله هنا هو أن بلاد الشام، ومصر، وهما صرة الطريق البري بين منطقتي العالم الكبيرتين يومها، لم تترد أمورهما الاقتصادية مع اضطراب شؤونها السياسية. لذلك ظل الإطار العام للصناعة والزراعة والتجارة يسمح بالنشاط والحركة.

فالمنطقة الشرقية ـ الهندية الصينية ـ كانت لا تزال تنتج أشياء خاصة بها، وهذه كانت في أغلبها مطلوبة في المنطقة الغربية. ويمكن إجمال الأشياء التي كانت المنطقة الشرقية تنتجها في خشب التيك والحديد الخام والفولاذ (ومادته الخام كانت تأتي من شرق افريقية) والفضة والحجارة الثمينة ومنها اللؤلؤ السوباري (يستخرج على مقربة من بومباي) والعاج الهندي والطيوب والتوابل والعطور. والفلفل الملباري كان سيد التوابل حتى اهتدى التجار إلى الفلفل الجاوي (الاندونيسي) فانخفضت قيمته. وكانت المنطقة تنتج مواد الصباغة والدباغة وكان ثمة نوع من العنبر يجمع في جزائر الملديف. إلى هذه المواد الخام أو المصنوعة صنعاً جزئياً، كانت هناك أقمشة قطنية وصوفية وصنادل وحلو مصنوع من السكر (يسمى الفنيد) مما اشتهرت به المنطقة الهندية[1].

وفي الصين كان الحرير المادة الرئيسية التي كانت تنتجها الصين بكميات صالحة للتصدير، وفي القرن الحادي عشر أضيف إليها البورسلين، البسيط والمطلي، والشاي. وقد ارتبط صنع الفخاريات على اختلاف أنواعها وزخرفتها بالخمور والشاي. ومن توابل الصين القرفة. ومما كانت الصين تعنى به المعادن ـ الخام والمصنع مثل الذهبيات[2].

---

(1) A. Simkin: Traditional Trade, 97. سيد مقبول أحمد: العلاقات العربية الهندية. (ترجمة نقولا زيادة، بيروت، 1974)، ص 122 ـ 128.

(2) G. F. Hudson: «The Medieval Trade with China» in Richards-(ed.) Islam and the Trade of Asia (Bruno Cassierer, Oxford, 1970), 160-164.

هذه السلع كانت مرغوباً فيها في المنطقة المتوسطية من الأزمنة القديمة واستمرت من التجارات التي تجد الحسن في أعين المقيمين إلى الغرب.

وقد نقل سمكن عن قيود من أسرة سُنْ تعود إلى سنة 999م أن الصادرات الصينية (ولم تكن كلها قد نقلت إلى منطقة البحر المتوسط) شملت الذهب والفضة والنحاس والرصاص والبورسلين (الصيني)[1]. وصدرت الهند التوابل والحجارة الثمينة.

يتضح من هذا العرض المقتضب أن السلع التي كانت تنتقل من الصين والهند ظلت على حالها بشكل عام، مع نقص في تصدير الحرير وزيادة في ارسالات البورسلين (الصيني) والشاي.

وكان الكثير مما تستورده المنطقة الهندية الصينية يأتيها من شرق افريقية. فهي من هذه الناحية ليست جزءًا من تجارة بلاد الشام الخارجية مع المشرق البعيد. لكن ذلك لا يعني أنه لم يكن ثمة تجارة بين المنطقتين من حيث التصدير إليها من المشرق العربي. فقد كان هناك زيت الزيتون والأقمشة المصرية والسورية من الأقطان والأصواف والكتان[2].

وكانت مصنوعات دمشق النحاسية تنتقل شرقاً ولو بكميات ضئيلة نسبياً. وكان البلور المصنوع في دمشق وفي مناطق أخرى من المشرق العربي مرغوباً فيه هناك. على أن المهم أن المنطقة المتوسطية كانت تدفع ثمن أطاييب ومطيبات الشرق الأقصى ذهباً. لذلك فقد كان الميزان التجاري في مصلحة تلك المناطق النائية[3].

وحري بالذكر أن الصين خسرت نفوذها على طريق الحرير البري، في أيام أسرة سنغ لكنها عوضت عن ذلك بأنها دخلت حلبة التجارة البحرية عن طريق

---

(1) Simkin, Ibid

(2) Chaw-Ju-Kua (New York, 1966 reprint) 25, 26, 195-7, 238

(3) Ibid., 24; Hudson, Ibid., 160-164

موانئها الجنوبية مثل كنتون (خانفو)[1].

VI

ننتقل الآن إلى معالجة الدورة التجارية في حوض البحر المتوسط في القرون الرابع إلى السادس الهجري/ العاشر إلى الثاني عشر الميلادي.

ولنذكر أن العاملين في حقل التجارة الخارجية كان لهم وكلاء في المدن الرئيسية هم الذين يلبون طلباتهم الشرائية ثم القيام بشحنها بواسطة وكلاء الشحن المخصوصين.

نقل س.د. غويتين عن رسائل الجنيزا التي عثر عليها في مصر (كما عثر في غيرها على رسائل تجارية) طلبات من تجار بعثوا بها إلى وكلائهم يطلبون سلعاً معينة. فهناك تاجر فارسي الأصل، على ما يبدو من اسمه، اسحق النيسابوري، مقيم في الاسكندرية (حوالي سنة 1100م)، وكان يتعامل بالسلع التالية: المواد الدباغية (التي كانت تستورد من تونس مثل الزعفران) أو الخشب البريزوني (الذي كان يستورد من أندونيسيا كي يرسل إلى المغرب)؛ والمواد الطبية التي كانت مصادرها تتوزع على الأقطار الواقعة بين بلاد الشام وسوقطرى؛ والزجاج الشامي والمصري؛ والحرير، وهو المادة التي كانت الأكثر طلباً؛ وأقمشة من أنواع مختلفة وثياب مصنوعة منها مثل برانس الحمام والملافح؛ والمرجان المستخرج من مياه أواسط البحر المتوسط في الشواطىء الإفريقية والأوروبية (كان هناك مرجان كثير يأتي من المحيط الهندي، لكن مرجان بحرنا كان الأجود)؛ والطيوب منها العنبر الشمالي والسوقطري والمسك؛ والشمع الذي كان أجوده من تونس؛ ورحى الطواحين (الجيدة من سورية). وهناك مجموعة من الأقمشة والأدوات المنزلية والأشياء الصغيرة يرد ذكرها في رسائل هذا التاجر. ويبدو أن هذه كان القصد من شرائها تقديمها هدايا للأصدقاء[2] (أما

(1) N. Chittick, «East African Trade with the Orient» in Islam and the Trade of Asia, 98-103

(2) S. D. Goitein, A Mediterranean society, vol. I, University of California Press, 1967)

هدايا أولي الشأن فكانت في الغالب الجواري والأقمشة الممتازة وما إلى ذلك).

هذه بضائع ورد ذكرها في رسائل صاحبنا التاجر وهي رسائل من سنة واحدة. وقد نقل غويتين عن تاجر حفظت رسائله مع عملائه في الخارج لمدة نصف قرن (1045 ـ 1096م) وهو نهراي بن نسيم (من تجار القيروان أيضاً) وقد تبين أنه تعامل خلال هذه الفترة الطويلة بالسلع التالية:

1 ـ القنب، الذي كان يصدره إلى تونس وصقلية.

2 ـ الحرير الذي كان يستورده من إسبانية وصقلية. وهناك فضلاً عن الأقمشة الحريرية الأقمشة القطنية الجيدة التي كانت تحمل من بلاد الشام أو بلاد الروم (البيزنطيين)، ومن شمال افريقية الأقمشة اللبادية. وكذلك الثياب المختلفة الصنع من البرانس والقفاطين حتى مفارش النوم (حري بالذكر أن العرب لما فتحوا بلاد المتوسط نشروا تربية القز واستخراج الحرير في ربوعه، وقد نقل ذلك من لبنان بشكل خاص. وانتشرت الصناعة في أنحاء أوروبا المتوسطية. ن.ز.).

3 ـ زيت الزيتون والصابون والشمع من تونس ومن فلسطين وسورية أحياناً. (ويجدر بنا أن نذكر أن استيراد الزيت معناه نقله في الخوابي الكبيرة، التي تصبح مادة للاتجار أيضاً. ن.ز.).

4 ـ التوابل (من الشرق) وأهمها الفلفل والقرفة والزنجبيل التي كانت تصل مصر من المنطقة الهندية الصينية وتحمل منها إلى أوروبا.

5 ـ المواد الصالحة للدباغة والصباغة مثل خشب البربزون والنيلة وغير ذلك (هذا كان يحمل من الشرق إلى الغرب)؛ وهناك السماق (من سورية إلى مصر)؛ والزعفران من تونس شرقاً.

6 ـ المعادن ـ ومنها النحاس والحديد الخام والقصدير والزئبق والزنك وسبائك الفضة، وجميعها كانت تنقل من الغرب إلى الشرق في القرن الحادي عشر.

7 ـ الكتب المختلفة ومع أن أكثرها كان كتباً دينية يهودية تحوي التوراة والتلمود، فإن عدداً كبيراً منها كان كتباً عربية. وهذه جميعها كانت تنقلها شرقاً ـ غرباً وغرباً ـ شرقاً.

8 ـ الطيوب والصموغ مثل الصبرة والعنبر والكافور واللبان والصمغ العربي والمسك. هذه كانت في غالبها تستورد من الشرق البعيد وتمر بالأسواق المصرية والسورية وتنقل منها إلى الغرب.

9 ـ المجوهرات والحجارة (الشبيهة) بالثمينة مثل اللؤلؤ والجزع والتوركواز. ويمكن إضافة الأصناف الأخرى الأقل ثمناً مثل المرجان الهندي وغطاء السلحفاة (الذبل) واليشب. ويبدو أن هذه كانت كثيرة في سلعه، لأنها كانت أدوات الزينة للطبقة (المتوسطة!).

10 ـ المواد الكيماوية التي تستعمل في الصناعات المختلفة مثل القلي والكحل والبوراكس والنحفط (القطران) والكبريت والنشا.

11 ـ المواد الغذائية مثل السكر الذي كان ينقل بكثرة من مصر ثم من بلاد الشام، والثمار المجففة التي كانت من اختصاص بلاد الشام.

12 ـ الجلود على اختلاف أنواعها الفرو والأحذية. وجميع هذه كانت تنقل من الشرق (أو من الغرب ـ الفرو) عبر تونس وصقلية شرقاً وغرباً.

فضلاً عما ذكر فهناك سلع لم يستطع الباحثون أن يتأكدوا من هويتها تماماً[1].

هذا التنوع في الأعمال التجارية كان أمراً مألوفاً عند تجار تلك الأزمنة. وهنا يجب أن نذكر أن وجود الدولة الفاطمية في مصر منذ أواسط القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي وعاية أولى الأمر بشؤون الأمن والتجارة والتجار سد شجع هؤلاء على اعتماد طريق البحر الأحمر ـ الممر السبأي ـ إلى عيذاب ومنها إلى قفط أو أسوان ثم مع النيل إلى القاهرة. وكان ثمة طريق آخر ينتهي بحراً عند السويس

(1) Ibid

الحالية (القلزم يومها) ثم تنقل البضائع براً إلى القاهرة، وهو طريق أقصر وآمن وأيسر بالنسبة لطريق عيذاب الصعيد.

ومن هنا فقد كانت الأسواق المصرية المهمة تجارياً هي، بالنسبة للتجارة الأوروبية، الاسكندرية ودمياط. لكن المركز التجاري الرئيسي في مصر كان الفسطاط. وقد خلف الرحالة والزوار الأخبار الكثيرة عن هذه الأسواق المصرية، وها نحن ننقل هنا ما ذكره ودونه أولئك الذين زاروا مصر في الفترة التي نتحدث عنها، فإن في ذلك إيضاحاً لما كانت عليه الحالة. وهنا ناصري خسرو يتحدث عن الفسطاط «في مصر (الفسطاط) بيوت من أربعة عشر دوراً وبعضها من سبع طبقات. وقد سمعت عمن يوثق به، أن ثمة رجلاً أنشأ حديقة على سطح بيت ذي سبعة أدوار... وغرس فيها البرتقال الحلو والموز وغيرهما من الأشجار المثمرة والرياحين والزهور... وفي مصر دور كبيرة للتأجير تتسع الواحدة منها لثلثمائة وخمسين شخصاً. وبعض أسواق مصر وشوارعها تضاء فيها المصابيح باستمرار وذلك لأنها مسقوفة فلا يصل إليها نور الشمس.

«ينتقل التجار والسماسرة في مصر بين البيت والسوق على حمر ذات سروج جميلة، يرى المرء عدداً كبيراً منها عند مداخل الشوارع والأسواق. وأجرة الحمار قليلة. وفي مصر نحو من خمسين ألف حمار للتأجير. وركوب الخيل مقصور على الجند والأشخاص المنتمين إلى الجيش.

«(ثروة مصر) وتصنع في مصر كل أنواع القيشاني فتصنع المزهريات والكؤوس والصحون وغيرها من الأوعية وتزخرف هذه بألوان تشبه تلك التي تلوّن بها أقمشة الأبوقلمون، بحيث تتغير انعكاساتها بتغير المكان الموضوعة فيه المزهرية. وتصنع فيها كؤوس شفافة صافية كأنها الزمرد وتباع بالدرهم (وزنا) بحيث يبلغ ثمن الدرهم الواحد منها، على ما روى لي الثقة، ثلاثة دنانير مغربية.

«والبيع في مصر بالسعر المحدد، فإذا غشّ بائع شهّر به على جمل.

«والبائع، سواءٌ في ذلك البقال أو العطار أو بائع الخرضوات، يعنى بوضوح ما يبيعه في الوعاء المناسب له سواء أكان ذلك كأساً أو آنية أو ورقاً، فلا يضطر المشتري إلى تحضير الوعاء.

«ويستخرج من بذر الفجل واللفت زيت يسمى الزيت الحار. والسمسم ليس كثيراً في مصر وزيته غالٍ والتجارة بزيت الزيتون مرابحها كبيرة.

«رأيت في مصر خاناً اسمه دار الوزير تقوم فيه تجارة القصب. ففي الطبقة السفلى منه الخياطون وفي الطبقة العليا العمال، فسألت الأمين عليه عن أجرته، فقال إنها كانت عشرين ألف دينار في السنة لكنها الآن اثنا عشر ألفا لأن جزءًا منه متهدم. وقد أكد لي العارفون أن بمصر عشرة خانات بعضها مثل هذا وبعضها أكبر منه.

«كان ابن سعيد وأخوه من كبار الأغنياء، بحيث إن ثروتهم لا يعلمها إلا الله. وقد روي أن ابن سعيد عمل على سطح داره حديقة فيها ثلاثمائة أصيص من الفضة، غرس في كل منها شجرة مثمرة.

«لست أعرف بلداً آخر يستمتع بالطمأنينة على نحو ما تستمتع به بلاد مصر. رأيت نصرانياً من كبار المثرين في مصر، لا يعرف أحد ما له من السفن ولا يحصي أرزاقه أو أملاكه. دعاه الوزير مرةً إليه وسأله عن كمية القمح التي يمكنه بيعها أو هبتها للسكان، لأن المحصول كان رديئاً، وقد أهم الخليفة ما يعانيه شعبه من الفاقة. فأجاب الرجل بأن ما عنده يكفي خمسة أضعاف سكان نيسابور)، ومع ذلك فلم يخش الرجل على ثروته ولم يخف مصادرتها لأنه مطمئن إلى عدل الخليفة ووزيره»[1].

وقد وصلنا وصف لابن جبير لمدينة الاسكندرية والتفتيش الجمركي فيها. ومع أن ابن جبير يتذمر من تصرف الموظفين، فإن الأمر لا يخلو من شيء من

(1) ناصر خسرو في نقولا زيادة، رواد الشرق العربي في العصور الوسطى (بيروت، ط 2، 1986)، ص 153 ـ 155.

المعرفة، لأن الازدحام الذي يتحدث عنه هو الازدحام الذي قد يشاهده المسافر في هذه الأيام في مطار دمشق وبيروت والقاهرة. فالناس لم يتغيروا وإن كانت التقنية قد تطورت.

وكان بنيامين التودلي ممن زار الإسكندرية، وهو معاصر لابن جبير، وقد قال عنها:

«والمدينة التجارية وأسواقها تتسع لجميع الأمم. فيأتيها التجار من بلنسية وتسكانيا ولومبارديا وأبوليا وأمالفي وصقلية وقطالونيا وأسبانيا وألمانيا وسكسونيا والدانمارك وأنكلترا وفلندرة وفرنسا ونورمانديا وبرغنديا وجنوة وبيزا وغسقونيا ونافار. كذلك يأتيها تجار المسلمين من الأندلس وأفريقية وبلاد العرب كما يصل إليها قوم من الهند والحبشة والنوبة واليمن والعراق. وتستورد من الهند جميع أنواع التوابل التي يبتاعها التجار الأوروبيون. ولكل أمة في المدينة فندقها الخاص بها»[1].

وكان ابن جبير دقيق الملاحظة، لذلك فإن ما رواه عن تجارة عيذاب والبحر الأحمر والجلاب (أي المراكب) المستعملة فيه حرية باهتمامنا.

«(التجارة في مصر): وردنا في هذا الطريق إحصاء القوافل الواردة والصادرة فما تمكن لنا، ولا سيما القوافل العيذابية المحمّلة سلع الهند الواصلة إلى اليمن ثم من اليمن إلى عيذاب. وأكثر ما شاهدنا من ذلك أحمال الفلفل. فلقد خيّل إلينا لكثرته أنه يوازي التراب قيمة. ومن عجيب ما شاهدناه بهذه الصحراء أنك تلتقي بقارعة الطريق أحمال الفلفل والقرفة وغيرها من السلع المطروحة لا حارس لها تترك بهذا السبيل إما لإعياء الإبل الحاملة لها أو غير ذلك من الأعذار. وتبقى بموضعها إلى أن ينقلها صاحبها مصونة من الآفات على كثرة المار عليها من أطوار الناس.

«(تجارة البحر الأحمر): عيذاب وهي مدينة على ساحل بحر جدة غير مسوّرة، أكثر بيوتها أخصاص وفيها الآن بناء مستحدث بالجص. وهي من

(1) بنيامين التودلي، المكان نفسه، ص 159.

أحفل مراسي الدنيا بسبب أن مراكب الهند واليمن تحط فيها وتقلع منها، زائداً إلى مراكب الحجاج الصادرة والواردة. وهي في صحراء لا نبات فيها ولا يؤكل فيها شيء إلا مجلوباً. لكن أهلها، بسبب الحجاج، تحت مرفق كثير ولا سيما مع الحاج لأن لهم على كل حمل طعام يجلبونه ضريبةً معلومةً خفيفة المؤونة، بالإضافة إلى الوظائف المكوسية والتي كانت قبل اليوم التي ذكرنا رفع صلاح الدين لها. ولهم أيضاً من المرافق من الحاج إكراء الجلاب منهم وهي المراكب فيجتمع لهم في ذلك مال كثير في حملهم إلى جدة وردهم وقت انفضاضهم من أداء الفريضة وما من أهلها ذوي اليسار إلا من له الجلبة والجلبتان فهي تعود عليهم برزق واسع».

وفي آخر ما كُتِبَ عن القاهرة، وهو كتاب **أندريه ريمون** المسمى القاهرة (باريس 1993)، ثمة فصل يلخص فيه مؤلفه دور الفسطاط الاقتصادي في أيام الفاطميين. وسنكتفي هنا بالإشارة إلى النقاط الأساسية التي يثيرها هذا المؤلف الذي شغلت القاهرة نفسه وملأت شغاف قلبه، فهو يكتب عنها بالعلم الموثق والحب العميق.

والنقاط الرئيسية التي يذكرنا بها يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 ـ أن الفسطاط كانت نقطة الارتكاز الاقتصادي في مصر في تلك الأزمنة، لا الإسكندرية. فالسفن التي كانت تبحر من صور إلى دمياط كانت تدخل الفرع الشرقي من النيل إلى الفسطاط، وتخرج من الفرع الغربي نحو رشيد، ومن ثم تتابع إبحارها نحو الإسكندرية وطرابلس والمهدية.

2 ـ وعلى نحو ما ذكرنا حول رسائل نهراي بن نسيم كانت مصر تصدّر الصوف إلى صقلية وتونس، وتتلقى حرير أسبانيا وصقلية. ويتضح من مراجعة رسائل الجينزا وسواها من مصادرنا أن الصناع كانوا يتنقلون من مكان إلى آخر بسبب ما كان يتيسر لهم من ظروف مناسبة للعمل. فقد عرفنا منها مثلاً أن الصناع الذين عرفتهم مصر في الفترة التي نتحدث عنها جاءوها من أسبانيا والمغرب وبيزنطة وفلسطين ولبنان والعراق وحتى من تفليس. وكانت

أصناف من المصنوعات وخاصة الأقمشة، تنتقل مع هؤلاء الصناع. فالقماش السوسي هو من صنع مدينة سوس أصلاً، لكن صناعته انتشرت واحتفظ القماش باسمه. ومثل ذلك السجاد الطبرية وأصل صناعتها من طبرستان.

3 ـ وقد نقل أندريه ريمون أن الفسطاط كان فيها الكثير من مصانع (أو مطابخ على ما كانت تسمى) للسكر، وللورق وللحصر المقصبة (هذه كان عددها كبيراً حسب رواية عبد اللطيف البغدادي)[1].

وما دمنا قد تناولنا موانىء مصر بالوصف نقلاً عن رحالي القرنين الخامس والسادس الهجري/الحادي عشر والثاني عشر الميلادي، فلننتقل إلى الموانىء الشامية، ولنفعل بها الشيء نفسه. والمهم أن بيروت وعكا وصور لفتت نظر الرحالين الثلاثة ثيودورتش الألماني وفوكاس اليوناني وابن جبير العربي وهم متعاصرون.

«(بيروت): بيروت مدينة غنية وحصينة، وكبيرة ومزدحمة بالسكان (فوكاس) ميناؤها جميل أتقنته يد الصانع الماهر، يحيط بالمدينة كالهلال، يقوم في كل من طرفيه برج تسحب بينهما سلسلة تحمي السفن الموجودة في الميناء في الليل (تيودوريتش).

«(صور): هي أنظف من عكا سككاً وشوارع، وأهلها ألين في الطبائع وأجرى إلى برّ غرباء المسلمين شمائل ومنازل. فخلائقهم أشجع ومنازلهم أوسع وأفسح وأحوال المسلمين بها أهون وأسكن. وعكا أكبر وأطغى.. وأما حصانتها ومنعتها فأعجب ما يحدث به وذلك أنها راجعة إلى بابين أحدهما في البر والآخر في البحر وهو يحيط بها إلا من جهة واحدة. فالذي في البر يفضي إليه بعد ولوج ثلاثة أبواب أو أربعة كلها في ستائر مشيّدة محيطة بالباب. وأما الذي في البحر فهو مدخل بين برجين مشيدين إلى ميناء ليس في البلاد أعجب وضعاً منها يحيط بها سور المدينة من ثلاثة جوانب ويحدق

(1) André Raymond: Le Caire (Paris, Fayard, 1993), 86-121 passim; راجع أيضاً: نقولا زيادة، رواد، ص 194 ـ 202.

بها من الجانب الآخر جدار معقود بالجص. فالسفن تدخل تحت السور وترسو فيها. وتعترض بين البرجين المذكورين سلسلة عظيمة تمنع عند اعتراضها الداخل والخارج فلا مجال للمراكب إلا عند إزالتها. وعلى ذلك الباب حراس وأمناء لا يدخل الداخل ولا يخرج الخارج إلا على أعينهم. فشأن هذا الميناء شأن عجيب في حسن الوضع. ولعكا مثلها في الوضع والصفة، لكنها لا تحمل السفن الكبار حمل تلك وإنما ترسي خارجها، والمراكب الصغار تدخل إليها فالصورية أكمل وأجمل وأحفل (ابن جبير)[1].

وعندما نعود إلى المراسلات التجارية المعاصرة نجد أنه بين السويدية في الشمال وغزة في الجنوب كان الساحل يحتضن أربع عشرة ميناء. لكن التي كانت تجذب إليها التجار هي السويدية (ميناء أنطاكية) وبيروت وصور وغزة. وكل منها كانت منفذاً لجزء داخلي من بلاد الشام.

وزبائن الاتجار في السلع التي كانت أسواق سورية ومصر وتونس وصقلية تحتفظ بها كانوا من الروم (أي البيزنطيين والإيطاليين) وغيرهم. والمهم هو أن التجار الأوروبيين هم الذين كانوا يقصدون الموانىء العربية، في الشرق والغرب، سعياً وراء سلعها وتجاراتها. ولم يعرف أن تجار العرب، في هذه الفترة، كانوا ينقلون تجاراتهم إلى الموانىء الأوروبية.

ويرى الباحثون أنه في القرنين الرابع الهجري/العاشر الميلادي والخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي كانت موانىء تونس وصقلية هي «زنبرك» الحركة التجارية المتوسطية.

من السلع التي كانت تنقل من أوروبا إلى مصر خاصة الأخشاب وهذه كانت من اختصاص تجار البندقية وجنوة وأمالفي.

أما بيزنطية فكانت تصدر الأقمشة والمواد الطبية إلى الموانىء شرق المتوسط وغيرها.

---

(1) ابن جبير، نقولا زيادة، رواد، ص 166 ـ 167.

ويلاحظ غويتين أن هناك سلعاً لم يرد لها ذكر في المراسلات الجنيزية مثل الحبوب (القمح والشعير والأرز) والإبل والخيل والحمير والأغنام والأبقار. ولكن الدجاج كثير وروده. وتجارة الرقيق التي كانت من اختصاص التجار اليهود حتى القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، لا يرد لها ذكر خاص. ومثل ذلك يقال عن تجارة الأسلحة. لكن ذلك لا يعني أن هذه لم تكن سلعاً للنقل والتجارة، بل لعلها انتقلت إلى أيد أخرى، فلم يرد لها ذكر، إلا نادراً، في أخبار رسائل الغنيزة.

والتنقل التجاري في حوض المتوسط كان بحراً، ومواعيده الربيع والخريف. أما في الشتاء والصيف فقد كانت القافلة هي الأساس. ومن المتعارف عليه بين الباحثين أن قوافل شتوية منتظمة تقريباً كانت تسير من القيروان شرقاً. ومن الطرق الداخلية للقوافل طريق كان يتجه من ليبيا إلى الإسكندرية عبر الواحات المصرية وقد احتاجت إحدى القوافل ستة أشهر في قطع هذه المسافة. ولم يكن هذا أمراً إدّاً.

وقد كان السفر البري أكبر نفقةً من السفر البحري. وعلى سبيل المثال فإن نقل الرجل من طرابلس (ليبيا) إلى قابس (تونس) كان يكلّف ثلاثة دنانير مرابطية (مغربية). وكان انتقال الرجل من بلبيس (وهي آخر محطة على طريق القاهرة ـ الشام البري) إلى دمشق يكلّف الراكب دينارين (لكن ثمن الطعام كان داخلاً في المبلغ). وكان المبلغ الذي يدفع لنقل حمل جمل من الورق من دمشق إلى القاهرة بين خمس قطع ونصف القطعة وبين ست قطع من الذهب. فضلاً عن ذلك فقد ترتب على التاجر أن يدفع ثمن (1/ 8) دينار للحراسة. وقد دفع التاجر نفسه خمسة دنانير أجرة نقل الحمل الواحد من خمسة أحمال من الدراق (المجفف طبعاً) من عكا إلى الفسطاط (كانت الأجرة خمسة دنانير لكل خمسين كيلوغرام). وعندما تكون قافلة حجاج في طريقها من البحر الأحمر إلى القاهرة وفيها «500» جمل، يمكن أن يتصور المرء النفقات والأخطار والمصاعب والمتاعب في طريقها. ولم تنظم طرق قوافل بعيدة المسافة كأن تقوم قافلة من سجلماسة (في المغرب) إلى الإسكندرية رأساً. كانت طرق القوافل تقتصر على أجزاء معينة، كأن تكون من سجلماسة إلى القيروان. ولعل هذا كان أنسب للأسواق

والتجار ودواب النقل[1].

على أنه منذ العقود الأولى من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي كان هناك انتقال، بشكل عام، من تجارة البر إلى تجارة البحر[2]. ولعل أحد هذه الأسباب هو أن السفن أدخل على بنائها تحسينات جعلتها تحمل كميات أكبر كما أصبحت أكثر مقدرة على مقاومة الأمواج العاتية.

وفي سبيل إعطاء فكرة عن المدة التي كانت السفينة تحتاجها لاجتياز المسافة بين ميناء متوسطي وميناء متوسطي آخر نضع بين أيدي القراء نماذج لذلك.

من الإسكندرية إلى ألمرية (الأندلس) (سفينة صغيرة)	65 يوماً
من مرسيليا إلى الإسكندرية	25 يوماً
من بلرمو (صقلية) إلى الإسكندرية	50 يوماً
	(بسبب هبوب ريح شرقية لمدة 20 يوماً)
المهدية إلى الإسكندرية	35 يوماً
تنيس (مصر) إلى عسقلان	7 أيام
الإسكندرية إلى طرابلس (لبنان)	7 أيام
عكا إلى يافا	5 أيام [3]

(7)

يمثل القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، على ما رأينا، فترة نشاط أوروبي في البحر المتوسط. ولعل الناحية التجارية لم تكن سوى واحدة من نواحيه الكثيرة. ذلك بأن نوعاً من الانطلاق الحربي قد دب في هؤلاء القوم بعد أن كانوا قد قبعوا في حجورهم مدة لا يستهان بها بسبب سيطرة العرب المسلمين على البحر المتوسط بكامله. وقد أشرنا إلى أن هذا الاندفاع كانت تقوده البندقية وجنوة وبيزا وغيرها. فلما أطلق البابا أربانوس الثاني الدعوة إلى الحملة الصليبية كان هؤلاء التجار ـ أي أبناء المدن الإيطالية ـ على أتم الاستعداد للتقدم. على الأصح

(1) Goitein: Ibid

(2) A. R. Lewis: Naval Power and Trade in the Mediterranean (Princeton, 1951), 189ff

(3) Goitein: Ibid., 325-6

يمكن القول أنهم ظهروا على المسرح من أول الأمر. فقد أعانت وحدة بحرية جنوية في حصار أنطاكية (1098) والقدس (1099). ولم يكن قد مر على احتلال القدس سوى شهرين وبضعة أيام حتى كان أسطول من بيزا يجوب المياه الشامية. وفي السنة التالية جاء البنادقة وتلا ذلك، بعد سنة، قدوم الجنويين. وهؤلاء أتوا السواحل الشامية سنة 1104 أيضاً.

من الواضح أنه لولا القوى البحرية التي ساندت الصليبيين ما كان احتلال المدن ممكناً. لكن السؤال الذي يخطر للباحث هو: لماذا اندفع «التجار» الإيطاليون بمثل هذه القوة والسرعة نحو شرق المتوسط؟ لعل البعض تأثر بدعوة البابا، لكن الأمر الذي قد يكون أهم بالنسبة إلى هؤلاء القوم بالذات هو الفرص الجديدة التي كانت ستتاح لهم كتجار! فهناك ـ في شرق المتوسط ـ كانت الأسواق التي يمكن أن تزود هؤلاء التجار بالسلع الآتية من الشرق البعيد كي تنقل إلى أوروبا وأسواقها.

هذه الجماعات التجارية كانت تحلم بالحصول على إذن بالاتجار والإقامة في المدن الشرقية. فجاءت هذه الحروب الآن تعطيهم ما يريدون وأكثر؛ إذ إن الذي يحصلون عليه الآن ليس منحة من حكام البلاد، بل أصبح حقاً لهم بسبب مساهمتهم في العمل العسكري.

ولا ننوي أن نتابع تطور الدويلات الصليبية في المشرق العربي، ولكننا نود أن نشير هنا إلى الدور الذي قامت به المدن الإيطالية الرئيسية في تثبيت أقدام الغزاة، لا رغبة في إيمانهم وحماستهم الدينية، بل رغبة في الإفادة من الأوضاع الجديدة.

«كانت جنوا من أول المدن الإيطالية التي دعمت حتى الحملة الأولى، وقبل أن تصل فلسطين. فقد ضمت عشراً من سفنها المقاتلة إلى القوة المحاصرة لأنطاكية (1097 ـ 1098م) وبذلك مكّنت القوة المحاصرة من احتلال المدينة (مع ما رافق ذلك، على ما يروي المؤرخون من خيانة داخلية). لكن السفن تركت بعد أن حصلت على شيء من الأسلاب كثير، وبعد أن أمنت جنوا امتيازات ذات

قيمة كبيرة.

«وقد اشتركت بيزا في مساعدة الحملة الأولى، لكنها لم ترسل السفن حالاً، بل تلكّأت نحو ثلاث سنوات. إلا أن السفن وصلت يافا، وغودفري على حصار القدس. ومع أن البحارة اضطروا إلى التخلي عن بعض السفن، فقد نجحوا في نقل معدات ومواد غذائية إلى المحاصرين في القدس.

«لكن المدينة التي كانت سيدة الموقف وزناً وقدرة فهي البندقية. ففي حصار يافا (497/ 1101) وضعت مائتا سفينة إلى جانب المقاتلين من الصليبيين. وفي سنة 517/ 1123 وقعت معركة بحرية على مقربة من عسقلان كان فيها 15,000 محارب بندقي وثلاثمائة سفينة، منها مئتان وعشرون سفينة من الحجم الضخم؛ وقد قاد المعركة الدوج بنفسه. وقد انتهت المعركة بالقضاء على الأسطول المصري، وتبع هذه المعركة سقوط صور بأيدي قوة بندقية أيضاً (518/ 1134).

ولكن ما الذي حصلت عليه المدن الإيطالية في فلسطين خاصةً مقابل هذه المساعدات؟

1 ـ أسهم الجنود الإيطاليون مباشرة في عمليات السلب والنهب التي كانت تلي الاستيلاء على المدينة البحرية (قيسارية 494/ 1101)، طرابلس (593/ 1109). ولما نُهبَت قيسارية (494/ 1101) منح القباطنة والضباط الجنويون 15٪ من الغنيمة، وقُسّم الباقي على 8,000 بحّار وجندي فكانت حصة كل واحد منهم 48 ديناراً ذهبياً ورطلين (باوند = 454 غراماً) من الفلفل.

2 ـ لكن هذه المكافآت الآنيّة لم تكن المقصودة بالذات، بل كان هناك، على المدى البعيد أمور أخرى، أهم بكثير. منها مثلاً أن السفن المختلفة أصبحت تحمل المحاربين بحراً وذلك لقاء أجور يدفعها هؤلاء. وهذه صارت، مع الوقت، عملية مربحة جداً. ولكن ما هو أهم بعد هو أن المدن الإيطالية خاصة كانت تمنح أحياء في المدن ومخازن للمتاجر وأسواق للاتجار وكنائس، فضلاً عن امتيازات تجارية وسياسية.

ولنضرب الآن أمثلة على الامتيازات التي حصلت عليها المدن الإيطالية

مقابل هذه الخدمات العسكرية.

«كانت جنوا، كما ذكرنا، أول من أعان الصليبيين، وقد أعطيت مقابل ذلك كنيسة وسوقاً وثلاثين بيتاً في أنطاكية. وقد نالت كل من بيزا وأمالفي مثل ذلك في أماكن أخرى.

«أما البندقية التي كانت الأغنى والأقوى بين مدن تلك الأيام فقد استخدمت قوة كبيرة من السفن والرجال، وعلى فترات متتالية. لذلك فقد كانت حصتها في المملكة حيّاً بالقدس وربعَ ميناء عكا و1/ 3 مدينتي صور وعسقلان (لما احتلت سنة 1153). وقد مُنح التجار البنادقة حق الاتجار بحرية في المملكة (مملكة القدس اللاتينية) وأُعفوا من دفع ضريبة البيع في الموانىء والأسواق.

«وقد أصبحت هذه الأحياء التي مُنِحها التجار مناطق خاصة داخل المدن، خاصة في القرن الثاني عشر للميلاد، وصار سكانها يدير شؤونهم قناصل تبعث بهم المدينة الأم للقيام بهذه المهمات. وقد كان للبندقية محاكم خاصة تحاكم رعاياها في هذه الأماكن.

«ومما يلفت النظر هو أن مواطني المدن الإيطالية المختلفة كانوا يعتبرون أنفسهم تجاراً ـ هذا مع أن الحالة كانت حالة حرب. فكانت هناك جاليات في الإسكندرية وفي دمياط، كما أن بعض سكان بيزا استقروا في القاهرة.

«وقد كانت السفن البندقية، مثل غيرها، تقوم بدور سفن النقل التجاري بين القسطنطينية وعكا وصور والإسكندرية. وقد استمر هذا خلال القرن الثاني عشر للميلاد بالرغم من التوتر والانتفاضات التي كانت تَعْتَوِرُ البلاد.

«ومثل هذا كان ينطبق، على ما يبدو، على الطرق البرية فقد كتب ابن جبير في رحلته (في أواخر القرن الثاني عشر للميلاد) أنه قد يقع المصاف بين المتحاربين ـ أي المسلمين والفرنجة ـ ومع ذلك فإن القوافل تنتقل بين بلاد الفريقين وليس من يعترضها.

«ولعل خير (أو شر) ما يمثل دور البندقية هو في جعل حملة صليبية كاملة

تنتقل من حملة لإنقاذ الأراضي المقدسة إلى حملة مأجورة لمصلحة المدينة الإيطالية.

«مرّ على الحروب الصليبية قرابة مئة سنة، وكل من الفريقين، المحاربين الأصليين والتجار، كان ينعم بما حصل عليه وما دفع ثمنه. لكن الحركة فقدت مع الوقت صفتها الدينية في أعين المقاتلين أما بالنسبة إلى المدن التجارية فلم تكن أصلاً سوى خَرْجَةٍ تجارية. ومن هنا فإنه لما آن موعد الحملة الرابعة، لم تتورع البندقية عن أن تجعل من الحملة حرباً تجارية. فقد قبلت المدينة أن تنقل المحاربين (الصليبيين) إلى بلاد الشام أو مصر وتزوّدهم بحاجاتهم لمدة فصل واحد. إلا أن البندقية اشترطت أن تُدفَعَ أجرة نقلهم مع إتاوات أخرى قبل الإقلاع، وأن تُمنح المدينة نصف ما قد يحتلون. ولما تباطأوا في الدفع، عرض عليهم دوج البندقية أن يتنازل لهم عن الدين المطلوب منهم إذا كانوا على استعداد لاحتلال زارا، الميناء الواقع على البحر الأدرياتيكي والذي كان شوكة في جانب البندقية. فقبلوا؛ لكن المحاربين أُقْنِعُوا بأن يبدّلوا مسيرتهم ليحتلوا القسطنطينية. ذلك بأن التجار البنادقة كانوا قد أقضت مضاجعهم المنافسة التجارية التي كان تجار جنوا وبيزا يقومون بها ضد البندقية، كما أنهم أنسوا من الأمبراطور البيزنطي ازوراراً عنهم. وهكذا فقد حاصرت «الحملة الرابعة» العاصمة البيزنطية واحتلتها ونهبتها سنة 1204م وخلعت الأمبراطور واقتسمت الأسلاب. فحصلت البندقية على نحو ثلاثة أثمان من المدينة، وأُخرج الجنويون منها. ولما كانت البندقية قد ثبّتت أقدامها في مصر وكانت سيدة الموقف في بلاد الشام، أقامت لنفسها صرحاً ضخماً وأصبحت أكبر «تاجر» في أوروبا»[1].

وليس في الإشارة إلى ما جناه التاجر الأوروبي من احتلال الصليبيين للسواحل الشامية أي تجنّ عليه أو على غيره. ذلك بأن الوثائق التي حفظت عن تلك الفترة في سجلات المدن الإيطالية وغيرها توضح ذلك بشكل بيّن.

(1) نقولا زيادة: «الحروب الصليبية: النواحي الاقتصادية» في يوم القدس (ندوة عقدت في عمان 12 ـ 14 تشرين الأول سنة 1991)، بيروت، 1992، ص 143 ـ 146.

فهناك اتفاقات تجارية عقدتها جنوة مع الدويلات القائمة في بلاد الشام؛ وثمة تشريع بحري يعود إلى سنة 1232 ـ خاص بالبندقية وأسطولها؛ وعندنا كشوف بالمكوس التي كان يتوجب دفعها على السلع المستوردة من الموانىء الشامية. وقد عثر على نص جمركي يعدد نحو مئة صنف من السلع التي تبتاع في أسواق عكا والتي يتوجب أن تدفع عنها رسوم جمركية.

وهذه جميعها كانت مرتفعة. وهذا يعني أن السوق الأوروبية قد أصبحت، كما أشرنا قبلاً، منتجة ومن ثم كان باستطاعتها أن تدفع ثمن هذه الأشياء.

ونحن، ولو أننا أشرنا إلى ذلك أكثر من مرة، نود أن نضع هنا ثبتاً بما كان التاجر الأوروبي يحمله من بلاد الشام من السلع: السكر من فلسطين، وقد ازدادت زراعة القصب يومها. وكان الفلفل في مقدمة ما يطلبه الأوروبي، بحيث كاد أن يصبح نقداً يتعامل به في بعض الأماكن. وهناك الزنجبيل وجوزة الطيب وكبش القرنفل وحب الهال والقرفة. وهذه، على ما يرى بعض الباحثين، كانت تستعمل مطيبات للطعام الأوروبي البعيد عن الذوق. وقد يكون هذا صحيحاً بالنسبة لبعض الأماكن التي تعرفت إلى المطبخ الشامي أثناء الحروب الصليبية. لكن الذي نراه نحن هو أن هذه، والفلفل بصورة خاصة، كانت تطلب لحفظ اللحوم. ذلك أن القوم لم يكونوا قد اهتدوا إلى طريقة لحفظ الأعشاب بحيث يمكن أن تطعم بها الحيوانات شتاء. فكان لا بد من ذبح عدد كبير من الأغنام والأبقار في مطلع الشتاء والاحتفاظ باللحوم واستهلاكها في الموسم. فجاءت التوابل، وعلى رأسها الفلفل، تعينهم على حفظ اللحوم من التلف!

وهناك الطيوب مثل المسك والعطور: وهناك اللبان (والمر) الذي كان ضرورياً للخدمة الكنسية فضلاً عن ذلك فهناك الطلب على مواد الدباغة والصباغة (مثل الصبرة وخشب الصندل) والصمغ، كما كان ثمة اهتمام كبير بالحصول على المواد الطبية، والأقمشة الدمقسية والموصلينية والحلبية التي كانت مثل أقبية تنيس المصرية مرغوبة غرباً وشرقاً. والجماعات التي أخذت بصنع الأشياء الفنية، علباً وبراويز مرايا وصناديق وطاولات، كان يهمها أن

تزخرف ذلك بالعاج ـ الهندي، والأفريقي كان الأفضل[1].

يبدو من الذي عرضناه ومن أمور أخرى سنعرض لها هنا استتماماً للبحث، أن الاتصال التجاري بين أوروبا (المدن الإيطالية ومرسيليا خاصة) الذي كان قد اتخذ شكله وسبيله في القرن الحادي عشر استمر أيام قيام الدويلات الصليبية في البلاد الشامية. كل ما هناك أنه ازداد وتقوّى. صحيح أن التجار الأوروبيين كانوا يستطيعون أن يطمئنوا إلى سلامتهم على شكل أكبر في الموانىء المحتلة ـ وأهمها إنطاكية وطرابلس وصور، لكن ذلك لم يعن أنهم من قبل لم يكونوا يحصلون على امتيازات. لكن مما لا شك فيه أنه عندما يكون للتاجر مستقر وخان وسوق، وكلها مضمونة، فإنه يشعر بأن عمله التجاري أصبح أكثر فائدة له.

أما الأمر الذي يجب أن نذكره دوماً هو أن تجارة بلاد الشام الساحلية (وسنشير إلى التجارة الداخلية حالاً) أصبحت موجهة نحو الحاجة الأوروبية. فالمصنوعات الشامية كانت على وجه العموم تنقل إلى أوروبا كي يستفيد منها اولئك الناس.

لكن التوجه نحو أوروبا تجارياً كان ذا وجهين: ذلك بأن أوروبا نفسها أخذت تعني بتصدير ما تصنعه إلى الشرق عن طريق الموانىء الشامية (والمصرية أيضاً). فكانت السفن الأوروبية التي تحمل ما ينقل من الشرق من سلع تعود حاملة إليه ما في بلادها. فضلاً عن ذلك فإن الفرنجة المقيمين في بلاد الشام كانوا بحاجة إلى مصنوعات بلادهم، وخاصة بعض أنواع الأقمشة والثياب التي ألفوا استعمالها هناك. فالأقبية وثياب المناسبات الاجتماعية وبزّات الفرسان كانت تأتي في كثير من الحالات من الغرب.

والذي نود أن نذكّر أنفسنا به هنا هو أن مناطق ومدناً معينة في بلاد الشام الساحلية، التي كانت لها صناعات معروفة من قبل، استمرت في هذا الانتاج الصناعي. فطرابلس قيل عنها أنها في الفترة الصليبية، كان فيها أربعة آلاف

(1) Goitein: Ibid., 153-4

حائك يعمل أكثرهم في حياكة الحرير، وكانت بيروت تليها في هذه الصناعة. ونقل عن عكا وطبرية أنهما كانتا تزودان الأسواق والتجار بالخيوط القطنية وأن الرملة والجوار كانت فيها صناعة للأقمشة الصوفية. وكانت النيلة تجمع من مزارعها في وادي الأردن، وكان البلسم مما تنتجه أريحا. أما الزفت فكان يجمع من البحر الميت. وكان الزجاج يصنع في صور. أما زيت الزيتون والسيرج (الشيرج) فكانا ينتجان في أنحاء مختلفة، والخمور كانت موضع اهتمام وعناية في المنطقة بأكملها.

ويستنتج من مجموعة الوثائق التجارية وفيها عشرات من الاتفاقات التجارية المختلفة المحتوى بضعة أمور تستحق التسجيل هنا: (1) إن تجارة أوروبا مع موانىء شرق الأوسط الشامية في النصف الأول من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي كانت أكبر من مجموع التجارة بين أوروبا وبين بيزنطة ومصر مجتمعتين؛ (2) هذا كان المقصود به القيمة (المالية) لا الحجم؛ (3) لأن عدداً من السلع ـ الحديد والأخشاب والقصدير ـ كان تصديرها من أوروبا إلى مصر ممنوعاً، فإنها لم تكن تسجل في الاتفاقيات التجارية؛ (4) لأن السلع التي كانت ترسل إلى مصر كانت ضخمة في حجمها فقد احتاجت السفن إلى سفرات أكبر عدداً من تلك التي كانت السفن تقوم بها إلى الموانىء الشامية؛ (5) إن الوضع التجاري العام، من حيث المواد المتبادلة تجارياً، لم يتبدل حتى الربع الثاني من القرن الثالث عشر[1].

VIII

الاتصال بين منطقة المحيط الهندي وبلاد الشام، عن طريق الخليج العربي وجنوب العراق، والبادية هو السبيل إلى دمشق وشمال العراق في رفقة دجلة والفرات وصولاً إلى الموصل فحلب، معروف أمره.

والاتصال بين موانىء الشام وموانىء البحر المتوسط استقصينا خبره. وقد آن

(1) Robert-Henri Bautier: The Economic Development of Medieval Europe (London, Thames and Hudson, 1971), (London, 1971), 79-96.

لنا أن نصل مدن الشام الداخلية بموانئه الساحلية، كي تتم لنا صورة الانتقال التجاري ـ تجاراً وسلعاً. عندها تتضح صورة هذا التبادل التجاري بين منطقة الهند والصين من جهة ومنطقة المتوسط من جهة ثانية.

وهذا يقتضينا النظر إلى الأمر في مراحل ثلاث: الأولى تخص القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي (مع ما يربط بين هذا القرن والقرن الذي سبقه)، والثانية هي الفترة التي كانت فيها الأجزاء الساحلية من بلاد الشام تقع تحت نفوذ الدويلات الصليبية، بما في ذلك المملكة اللاتينية، أما الفترة الثالثة فتشمل، في سبيل استتمام الحديث، الفترة المملوكية في أولها.

في بلاد الشام خمسة مداخل طبيعية تصل الساحل بالداخل هي، من الشمال إلى الجنوب، السويدية ـ انطاكية؛ واللاذقية ـ حماة؛ وطرابلس ـ حمص؛ وصيدا (بيروت) دمشق؛ وعكا ـ مرج ابن عامر وغور الأردن (بيسان).

هذه كانت منافذ للتجار ينقلون عليها سلعهم وبضائعهم التي كانت تنقل أصلاً من المحيط الهندي والبحر المتوسط في اتجاهين متعاكسين، وإلى الشرق من المدن الداخلية كانت، ولا تزال، تمتد رقعة هي بادية الشام أو البادية السورية (وإلى الجنوب منها بادية العرب). هذه المنطقة كان سكانها بدواً، على اختلاف درجات البداوة، وهؤلاء كانوا، بطبيعة موقعهم وحاجاتهم، هم الذين يسهلون للتجار الانتقال أو يعرقلون تنقلهم. وكل ما في الأمر أن التاجر الحكيم أو الواحة المنتظمة الأحوال (مثل البتراء وتدمر) تم لهما اكتشاف السبيل، التاجر أرضى زعماء القبائل فيسروا له الأمر، والمدينة الحكيمة قامت بضمان أمن القوافل إلى مسافات طويلة وتقاضت مقابل ذلك جُعلها.

لكن المشكلة التي كان يتعرض لها التجار والتي قد تعيق التجارة كانت تنشأ في حالة من حالتين: الأولى أن تقوم دويلات بدوية في أجزاء من بلاد الشام فتقتتل فيما بينها ويكون التاجر هو المنكوب. لكن التاجر يدفع، وعندئذ تنتقل النكبة إلى المستهلك، فنحن نعرف مثلاً أنه لما كان بنو الجراح متسلطين في الرملة وجوارها، كانوا يمعنون في الظلم، هم وخصومهم، لكن الحالة الثانية، التي كانت أشد أذى

على تطور التجارة فهي أن تقوم دولة معينة، مثل دولة الحمدانيين في شمال سوريا، بتخريب مراكز تجارية بحيث لم تقم لها بعد ذلك قائمة مثل بالس ونصيبين[1]. أو أن يؤدي تطور الأحوال في شمال سوريا إلى توقف رباط طرسوس عن القيام بواجبه[2].

على أن التاجر لا يعدم وسيلة، وإذا تعرضت سفن النقل النهرية للصوص (قرصان النهر) تخلى عنها وسار براً. وحري بالذكر أنه لما استعاد البيزنطيون (مؤقتاً) منطقة في شمال سوريا، لم يكن اشرافهم عليها قوياً أو كافياً، لذلك أصبحت هذه من أنشط المناطق نقلاً للتجار وما يحملون من حلب وما إليها ومن أرمينية (عن طريق طوروس) إلى أنطاكيا.

أما الفترة الثانية، وهي الفترة التي كانت السواحل الشامية تحت نفوذ الفرنجة فتقتضي منا ملاحظة بضعة أمور كي تتضح أساليب التبادل التجاري بين الداخل والساحل، ومن ثم بين المناطق الأبعد والأوسع.

1 ـ إن قيام الدويلات الصليبية على الساحل الشامي قطع الاتصال بين الشام ومصر عبر الطريق الساحلي (وهو الذي اسماه الرومان Via Maris)، وعبر تفرعاته الداخلية، ومن هنا فإن الاتصال الرئيسي بين دمشق والقاهرة كان يسير على سيف الصحراء السورية الأردنية إلى الشرق من الكرك والشوبك اللتين كانتا مركزين للفرنجة.

2 ـ وهذا الطريق لم يكن طريق تجار فحسب، بل كان طريق الحج، إذ كان الحجاج المسلمون يجتمعون من شمال بلاد الشام وأنحاء العراق الشمالية في دمشق ويتجهون إلى الجنوب إلى الأراضي الحجازية، وكان التجار يستعملون هذا الطريق في موسم الحج أو في قوافل تجارية خاصة، هذا الطريق يكاد يكون مطابقاً لطريق سكة حديد الحجاز التي بنيت في مطلع هذا القرن والتي

(1) ابن حوقل: كتاب صورة الأرض (ليدن، 1936) (تصوير دار الحياة، بيروت، لا.ت)، ص 165 ـ 166.

(2) المكان نفسه، ص 168 ـ 169.

وصل أول قطار عليها من دمشق إلى المدينة المنورة في شهر أيلول/ سبتمبر 1908.

3 ـ من المهم أن نتذكر أن القتال بين الدويلات الصليبية والأمراء المسلمين في المنطقة لم يكن أمراً مستمراً. ذلك أنه بعد مرور وقت كان القتال فيه مريراً، ألِفّ الفريقات ـ عملياً لا نظرياً ـ هذا الوجود. فكان القتال والمصاف يقعان عندما يقوم في أي من الجبهتين زعيم ينوي التوسع (من فريق الفرنجة) أو يعتزم دفع الموجودين عن البلاد (في الجهة الوطنية). ونحن إذا استعرضنا تاريخ الدويلات في المواقع والهجمات والحصارات وسواها نجد أن الغالب عليها ـ بعد الفورة الغربية الأولى ـ محاولة الالتفات إلى شؤونهم الداخلية، والعناية بالتجارة البحرية التي كانت تعود على تلك الدويلات بأرباح كبيرة.

4 ـ يحدثنا ابن جبير عن شيء اسمه التمكيس يقع في حصن كبير من حصون الأفرنج هو تبنين (في جنوب لبنان) حيث كانت القبائل تمكّس. وعبارة ابن جبير تستحق أن تنقل بكاملها لما فيها من الدلالة، قال:

«التمكيس: واجتزنا في طريقنا بين هونين وتبنين بواد ملتف الشجر، وأكثر شجره الرند، بعيد العمق كأنه الخندق السحيق المهوي تلتقي حافتاه ويتعلق بالسماء أعلاه يعرف بالإسطبل لو ولجته العساكر لغابت فيه، ولا منجى ولا مجال لسالكه عن يد الطالب فيه، المهبط اليه والمطلع عنه عقبتان كؤودان فعجبنا من أمر ذلك المكان فأجزناه ومشينا عنه يسيراً وانتهينا إلى حصن كبير من حصون الإفرنج، يعرف بتبنين وهو موضع تمكيس القبائل، وصاحبته تعرف بالملكة وهي ام صاحب عكة، فكان مبيتنا اسفل ذلك الحصن ومكس الناس تمكيساً غير مستقص، والضريبة فيه دينار وقيراط من الدنانير الصورية على الرأس. ولا اعتراض على التجار لأنهم يقصدون موضع الملك وهو محل التعشير، والضريبة في قيراط من الدينار، والدينار أربعة وعشرون قيراطاً، وأكثر المعترضين في هذا المكس المغاربة ولا اعتراض على غيرهم»[1].

(1) ابن جبير في نقولا زيادة، رواد، ص 183.

يبدو واضحاً من هذا الكلام أن نقل السلع كان أمراً مقبولاً. وابن جبير كان ينتقل في قافلة، لعلها لم تكن كبيرة، لكنها كانت من الأمور التي ألفها الناس ونظموا انتقالها وتمكيسها.

5 ـ أشرنا من قبل إلى قول ابن جبير أن المصاف قد يقع بين أهل الداخل ومحتلي الساحل، ومع ذلك فإن تبادل التجارة يكون قائماً، وبسبب ما تحويه عبارة رحالتنا فإننا نرى نقلها هنا كاملة إذ إن النظر فيها بدقة يؤيد أن الحرب أو الحروب بعد أيام القتال العنيف الأول لم تكن تمنع هذا الاتصال، يقول ابن جبير:

«العلاقات بين العرب والصليبيين: ومن أعجب ما يحدث به أن نيران الفتنة تشتعل بين الفئتين مسلمين ونصارى وربما الجمعان منهم ويقع المصاف بينهم الذي هو شهر جمادى الأول من ذلك خروج صلاح الدين بجميع عساكر المسلمين لمنازلة حصن الكرك، وهو من أعظم حصون النصارى، وهو المعترض في طريق الحجاز، والمانع لسبيل المسلمين على البر، بينه وبين القدس مسيرة يوم أو أشق قليلاً وهو سرارة أرض فلسطين، وله نظر عظيم الاتساع متصل العمارة يذكر أنه ينتهي إلى اربعمائة قرية. فنازله هذا السلطان وضيَّق عليه وطال حصارة. واختلاف القوافل من مصر إلى دمشق على بلاط الإفرنج غير منقطع، واختلاف المسلمين من دمشق إلى عكة كذلك.

وتجار النصارى أيضاً لا يمنع ولا يعترض، وللنصارى على المسلمين ضريبة يؤدونها في بلادهم، وهي من الأمنة على غاية، وتجار النصارى أيضاً يؤدون في بلاد المسلمين على سلعهم. والاتفاق بينهم الاعتدال في جميع الأحوال، وأهل الحرب مشتغلون بحربهم، والناس في عافية والدنيا لمن غلب.

هذه سيرة أهل هذه البلاد في حربهم وفي الفتنة الواقعة بين أمراء المسلمين وملوكهم كذلك ولا تعترض الرعايا ولا التجار، فالأمن لا يفارقهم في جميع الأحوال سلماً أو حرباً. وشأن هذه البلاد في ذلك أعجب من أن يستوفي الحديث عنه»[1].

(1) ابن جبير في نقولا زيادة، رواد، ص 183 ـ 184.

6 ـ ومن الملاحظ أنه عندما تعقد هدنة أو يوقع صلح بين أي من الجماعات المتقاتلة في الجهة الواحدة مع الجهة الأخرى، فإن الناس يتنقلون بإذن عام. ففي صلح الرملة التي عقد بين صلاح الدين والصليبيين سنة 1192، نادى المنادي بالناس أن قد تم الصلح، وليتجه كل فريق إلى الجهة التي يريد، فذهب البعض إلى يافا والبعض الآخر إلى القدس وغيرهما.

7 ـ إن تقلص المملكة اللاتينية الثانية (1192 ـ 1291) من حيث رقعة سلطتها، وقيام دولة المماليك في مصر ـ ثم في بلاد الشام ـ كان معناه تقليص الرقعة الصليبية، وكان مدعاة إلى عودة الاتصال التجاري بين مدن الشام الداخلية والساحلية، ولو في فترات.

إذا تدبرنا هذا كله أدركنا كيف كانت بضائع الهند وسلع الصين وبهارات أندونيسيا تتكدس في أسواق دمشق وحلب وتصل إلى الموانىء الساحلية لتنقل إلى أوروبا.

ذكرنا من قبل شيئاً عن الأيام التي تقضيها السفن، أو بعضها، في انتقالها من الموانىء الشامية إلى بعض الموانىء الأوروبية. والآن ننقل نموذجاً للأسفار البحرية في المحيط الهندي:

من (مضيق) ملقا إلى أشين 10 أيام.

من أشين إلى سيلان (سري لانكا) 26 يوماً.

من سيلان إلى قليقوط 8 أيام.

من قليقوط إلى هرمز 34 يوماً[1].

المجموع: 78 يوماً.

وإذا عدنا إلى الأرقام التي نقلناها فوق عن بعض المدد اللازمة لتنقل بين

(1) Simkin, Ibid., 143-4

موانىء البحر المتوسط وأخذنا المدة من طرابلس (لبنان) إلى الإسكندرية فمرسيليا مثلاً على ذلك، لوجدنا أن المدة هنا هي 32 يوماً.

ومعنى هذا أنه لو صادف أن كانت ثمة شحنة مرسلة رأساً (وهذا لم يكن يحدث يومها) من ملقا إلى مرسيليا، لاحتاجت 7832=110 أيام (وهذا دون حساب المدة اللازمة لاجتياز الجسر البري من هرمز إلى ميناء شامي). وإذا تذكرنا الصعوبات المختلفة ـ عواصف البحر وزوابع البر ـ ومعارك الخصوم وخلافات أفراد العائلة الواحدة ـ وبدو وغيرهم؛ وكل هذا يعترض طريق التاجر، أدركنا الأخطار التي يتعرض لها، لكن التاجر هو دوماً تاجر.